جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –
كليّة الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون عقاري

بعنوان:

التخطيط المستدام في التشريع الجزائري

• من إعداد الطالب:
– عامر غنيات

تحت إشراف الأستاذ:
هلال شعوة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
صونية بن طيبة	أستاذ دكتور	رئيسا
هلال شعوة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
الكاملة طواهرية	أستاذ محاضر أ	مناقشا وممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

¤...وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ... ¤

سورة النساء: الآية 58

شكـــر وتقديـــــــــر

قال سبحانه وتعالى

{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا}

سورة النساء الآية 58

...

كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ: هلال شعوة الذي ساعدنا وبذل معنا كل جهوده لتيسير كل صعب ولإتمام هذا العمل المتواضع ومن أجل أن ترى هذه المذكرة النور

...

كما أخص بالشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل بشكل مباشر أو غير مباشر

كما أوجه كل عبارات الشكر والتقدير للجنة المناقشة لهذه المذكرة الأستاذ .... الذي نفعنا بعلمه الغزير لسنوات، والأستاذ .... أستاذي القدير

...

ثم أوجه شكرا خالصا لكل أساتذتي لما حصلته منهم من معرفة وعلم طيلة مشواري الدراسي

...

مقدمة

- **مقدمة:**

مما لا شك فيه أن وضع النظام البيئي العالمي متدهور ومتفاقم في السنوات القليلة الماضية، وهو الشيء الذي جعل التشريعات الدولية والوطنية تقر بالضرورة الملحة لفرض حماية قانونية للبيئة، والدفاع عن مقومات استدامتها، وذلك من خلال انتهاج آليات فعالة تساهم في الحفاظ عليها، كما وتقضي على التجاوزات والانعكاسات الوخيمة على النظم البيئية، والتوجه نحو رؤية حديثة للتنمية، تجمع بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وأيضا مع العمل على تحقيق استدامة بيئية، وذلك من خلال دمج الاعتبارات البيئية ضمن ما يتم اعداده من خطط وبرامج تنموية، وكل ذلك لتحقيق التوازن بين عملية التنمية وحماية البيئة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

والنمو العمراني بدوره لا يخل من المشاكل كالنظام البيئي تماما، وهو ما جعل التشريعات أيضا تتجه نحو آلية التخطيط البيئي المستدام؛ حيث يعد التخطيط العمراني من الوسائل الأساسية والقانونية للتسيير المستدام للمدينة؛ فهو يشكل قاعدة قانونية آمرة بعد اكتسابه للقوة القانونية إثر المصادقة عليه، ويصبح بمثابة قرار إداري له آثاره القانونية بإنشاء وضع قانوني جديد، وتعديل أو إلغاء وضع قانوني قائم؛ فالمدينة المعاصرة تعتمد على التخطيط الحضري؛ حيث أن أي بناء في محيط عمراني أو تجمع سكني، يجب أن يكون ضمن هذا المخطط التقني المحدد مسبقا من قبل المشرع مضبوطا بقواعد تقنية وتنظيمية، والتي تهدف إلى إقامة مدن منتظمة خالية من البناءات الفوضوية وما يصاحبها من تلوث في شتى المجالات، كالتلوث البصري، السمعي، النفايات؛ فهي تحدد الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به، وذلك من خلال وضع وتأطير القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات، وتحدد المساحات العمومية والمساحات الخضراء وغيرها من العناصر المكونة للمدينة الحديثة.

لذلك تم استحداث وتبني آلية جديدة تعتبر من أنجع الوسائل لحماية البيئة العمرانية تدعى " التخطيط المستدام " وقد اعتمد المشرع الجزائري على عدة أشكال ومظاهر للتخطيط البيئي و أيضا للتخطيط العمراني، تتناسب وطبيعة النظم البيئية والعمرانية، حيث يقوم هذا التخطيط على عناصر بيئية محددة بذاتها، أو يخص التحديات التنموية التي تواجه العمران والبيئة، كما يرتكز على البيئة بمدلولها العام والواسع.

- **دوافع إختيار الموضوع:**

وتكمن هذه الدوافع في دوافع ذاتية، وأخرى موضوعية:

- **دوافع ذاتية:**

يقترن إختيارنا لموضوع " التخطيط المستدام في التشريع الجزائري " بالإهتمام الشخصي بمجال البيئة والعمران، نظرا للعديد من المشاكل التي نعيشها يوميا في مدننا، وذلك نتيجة للبناءات الفوضوية و تدهور المحيط العمراني وانتشار القمامة، كونها تضر جميعها بالمحيط البيئي والعمراني معا و تؤثر على الإطار الجمالي ونوعية الحياة؛ فقد أثبتت الدراسات أن الإطار المعيشي يؤثر على العديد من الجوانب بما فيها النفسية والعقلية.

- **دوافع موضوعية:**

والمتمثلة في مدى أهمية وفاعلية القوانين المتعلقة بالتخطيط المستدام في التشريع الجزائري ونجاعتها في ترقية وتطوير مجال البيئة و العمران، بالإضافة إلى ما قد يحققه هذا المجال من نتائج إيجابية كون محوره الأول هو الإستدامة التي تعد مطلبا حاسما.

وأيضا من خلال البحث في الأسباب التي تؤدي إلى عرقلة هذا النظام ومعرفة الحلول التي وضعها المشرع لتخطي هذه التحديات والصعوبات وحلها.

- **الإشكالية:**

إنطلاقا من المعطيات المقدمة يمكن لنا أن نطرح الإشكال التالي:

- **كيف تبنى المشرع آلية التخطيط المستدام كآلية لحماية إستدامة البيئة ولتطبيق منهاج المدينة الذكية؟**

- **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في دراستنا لعنوان " التخطيط المستدام في التشريع الجزائري " على المنهج الوصفي في وصف وتعريف موضوع التخطيط المتعلق بالتنمية المستدامة، وذكر خصائصه ومبادئه وأسسه، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالتخطيط المستدام، والتي أطرها المشرع الجزائري ضمن قوانينه الخاصة.

- **أهداف الدراسة:**

يهدف هذا البحث بشكل عام إلى تسليط الضوء على مدى نجاعة القوانين التي أقرها المشرع في تحديد مفهوم التخطيط المستدام كونه موضوع جد حساس له صلة مباشرة بالتنمية المستدامة، كما تهدف دراستنا أيضا للتعرف على الحلول التي جاء بها هذه القوانين لتجاوز جميع العراقيل والمشاكل التي واجهت المشرع في هذا المجال.

- **الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات المهمة في هذا المجال، نذكر منها:

- حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه تخصص حقوق، جامعة سعدة دحلب البليدة، 2009.

- علال عبد اللطيف، تأثير الحماية القانونية بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجيستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

- **صعوبات البحث:**

من الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ضيق الوقت الشديد، كون الموضوع قد تم تغييره عدة مرات نتيجة لخطأ من الإدارة لم يكن لنا علم به، وهو ما جعلنا نحول دراستنا من الموضوع القديم إلى الموضوع الجديد الذي لم يكن لدينا الوقت الكافي لاعطائه حقه.

- **خطة الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، اعتمدنا على الخطة الثنائية التالية:

الفصل الأول: والذي جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للتخطيط المستدام في التشريع الجزائري؛ حيث تناولنا فيه عدة تعريفات: أولها تعريف التخطيط، ثم تعريف الإستدامة ومبادئ التخطيط، ومن ثم تطرقنا للمحاور الأساسية للتخطيط المستدام في المبحث الثاني منه.

الفصل الثاني: والذي جاء بعنوان التخطيط العمراني المستدام والتخطيط البيئي المستدام، والذي خصصنا المبحث الأول لدراسة كل منهما على حدا حيث تطرقنا لتعريف كل منهما وخصائصه ومن ثم الإطار القانوني الذي ينظمهما

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتخطيط المستدام في التشريع الجزائري

تعد البيئة من أهم المواضيع التي نالت إهتمام المشرع الجزائري في العقود الأخيرة، وأيضا تعد من أهم المواضيع التي نالت إستقطاب وإهتمام الباحثين في المجال القانوني، كون هذا الموضوع على علاقة وطيدة بجملة من العناصر الأساسية مثل الهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية، المساحات السكنية والإنسان، وغيرها من العناصر التي تندرج تحت هذا العنوان، والتي دائما ما تكون عرضة للتحديات والمشاكل الجمة التي يمكن أن تصل حد إعاقة تنميتها.

من هنا كان واجب على التشريع وباحثي القانون الوصول إلى فكرة التخطيط المستدام، قصد الحفاظ على هذه الموارد من جهة، وضمان إستدامتها من خلال التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك لما لها من أهمية جد بالغة تتمحور حولها جل العناصر سابقة الذكر.

فالتخطيط المستدام يعتمد على تحديد الأولويات؛ كإتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التدهور البيئي والحضري، وأيضا للحفاظ على التنوع البيولوجي والإيكولوجي الذي يعتبر أساسا لا غنى عنه لاستدامة الحياة على الأرض، إضافة إلى دمج الأبعاد البيئية في العمليات التنموية والاقتصادية، وبالتالي يمكن اعتبار أنه ضرورة حتمية للتعامل مع التحديات البيئية المعاصرة؛ كضمان استدامة النمو والتنمية.

ومن خلال هذا الفصل سنتعرف أكثر على مفهوم التخطيط المستدام في التشريع الجزائري وذلك في المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول: مفهوم التخطيط المستدام والإستدامة**
- **المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتخطيط المستدام في التشريع الجزائري**

المبحث الأول: مفهوم التخطيط المستدام والإستدامة

يعد التخطيط المستدام من أهم المواضيع التي نالت إهتمام الدولة على العموم والمشرع على وجه الخصوص، وذلك لما يحمله هذا الأخير من أهمية إقتصادية وإجتماعية وحضارية، وأيضا لكون التخطيط المستدام يرتبط بعناصر البيئة والمدن كلها.

كما يعتبر التخطيط المستدام من أهم الأساليب الحديثة التي تقوم على عنصر المشورة وإشراك كل الفاعلين في مجال البيئة، لإتخاذ أفضل القرارات التي تتعلق بمجال ترقية المدن والحضارة السكنية والبيئية، كون التخطيط المستدام يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التوازن البيئي والتوازن السكني والتوازن الحضاري معا، ويهدف إلى تحقيق الترقية في عديد المجالات وبالتالي يؤدي إلى نوعية حياة أفضل.

إذا؛ ومن خلال هذا المبحث، سنتعرف أولا على مفهوم التخطيط المستدام في (المطلب الأول)، ثم نتطرق إلى مفهوم الإستدامة في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التخطيط المستدام

التخطيط بشكل عامهو تعبئه الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض احداث معدل معين من النمو خلال فترة قادمة، وبعبارة أخرى؛ فالتخطيط عبارة عن أهداف محددة مسبقا يسعى الفرد أو المجتمع إلى تحقيقها في الفترة القادمة باستغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال. [1]

كما يعرف التخطيط على أنه أسلوب عمل يدعو المجتمع لاتباع منهج علمي لرسم المستقبل وحل مشاكله، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية وغيرها من المجالات الأخرى، إضافة إلى ذلك؛ فالتخطيط يعتبر من أهم المسائل التي

[1] رضا إسماعيل السوني، التخطيط الإداري، الطبعة الأولى، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 06.

تعتمد عليها الدولة في عملياتها الإدارية، والذي يعني رؤية المستقبل بنظرة إستشرافية، ثم الاستعداد لمواجهة تحدياته.[1]

ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على تعريف التخطيط المستدام وخصائصه (الفرع الأول)، ومن ثم خصائص وإهتمامات المدن المستدامة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التخطيط المستدام وخصائصه

في هذا الفرع سنتناول تعريف التخطيط المستدام أولا، ومن ثم سنتطرق إلى بيان خصائصه ثانيا.

- **أولا: تعرف التخطيط المستدام**

يتفق معظم علماء الإدارة على أن التخطيط يأتي على رأس الوظائف الإدارية المختلفة؛ فهو أولى مراحل العملية الإدارية، على أساس أن التخطيط هو الذي يجعل العملية الإدارية هادفة وموجهة إلى غرض ممكن التحقيق، لكن البعض يعتبر التخطيط ليس مرحلة في العملية الإدارية، وإنما هو وظيفة تقع على عاتق الإدارة العليا، ولا تنتهي هذه الوظيفة إلا بتحقيق الهدف من خلال أنشطة الإدارة التي تحمل التخطيط إلى الواقع العملي، لذلك يعتبر التخطيط من قبل العديد من علماء الإدارة ضمن الوظائف القيادية، كما يصنف أيضا ضمن الوظائف الذهنية في العملية الإدارية. [2]

ولقد وضع فقهاء الإدارة العامة تعريفات متعددة لتحديد معنى أو مفهوم التخطيط حيث قاموا بتعريفه على أنه، عمل متعلق بمواجهة المستقبل، وهو على النقيض من الارتجال، ويستفاد

[1] عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في إطار القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 123.

[2] حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه تخصص حقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009، ص 53.

هذا المعنى من مختلف الترتيبات التي اقترحها أساتذة الإدارة العامة له، .حيث يقول الدكتور سليمان الطماوي: " أن التخطيط في أوسع معانيه يعني التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة سلفا لتحقيق أهداف محددة " وهو بهذا المعنى " ظاهرة اجتماعية عامة تشمل المشروعات الخاصة و المشروعات العامة على حد سواء، كما يمارسه الأفراد في حياتهم الخاصة، و لا ينعدم إلا في الجماعات البدائية التي تعتمد اعتمادا آليا على العادات والتقاليد وتلك التي تكل أمورها للقوى الغيبية " فهو؛ أي التخطيط" ، يقوم إذا على عنصرين: التنبؤ بالمستقبل والاستعداد لمواجهته.

ويعرفه الدكتور إبراهيم درويز بأنه: " نشاط يتعلق بالمستقبل وبالاقتراحات والقرارات التيسوف تحكم هذا المستقبل وتطبق فيه، وذلك في إطار البدائل الممكنة التي يجب تقييمها لاختيار البديل الاسم والوسيلة التي تحققه". [1]

أما الدكتور عبد الفتاح حسن فيري؛ فيقول في تعريف التخطيط على أنه: " التحديد المسبق لأسلوب العمل لتحقيق هدف معين " ، والتخطيط بهذا المعنى ومهما كان نوعه أو مجاله يجب أن يخضع لعدة مبادئ حتى يكون سليما ممكن التنفيذ. [2]

بينما، وعند مخططي المدن يقولون أن التخطيط أصبح قاسما مشتركا في جميع شئون الأقاليم والمدن، مما يمكن معه اعتبار هذا العصر هو عصر التخطيط، وأصبح للتخطيط العمراني اليوم بصمة واضحة على كثير من مدن العالم، قديمها وحديثها، صغيرها وكبيرها، وأصبحت له الكلمة الأولى والأخيرة في جميع مكوناتها من حيث الإسكان، وفي الخدمات وفي المرور والطرق والمنتزهات وفي الشوارع، وغيرذلك.[3]

---

[1] حسن حميدة، المرجع السابق، ص 54.

[2] حسين عثمان محمد عثمان، دروس في الإدارة العامة، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص 72

[3] عاطف حمزة حسن، تخطيط المدن في دولة قطر، جامعة قطر، دار الكتب القطرية، قطر، سنة 1994، ص 10.

وأيضا هو عبارة عن تحديد مجموعة الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترات زمنية محددة، مع اختيار مجموعة الوسائل والأدوات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع، وعلى الرغم من اعتباره وسيلة علمية للتعامل مع الاحتياجات والمشكلات الإنسانية.[1]

- **ثانيا: خصائص التخطيط المستدام**

يملك التخطيط المستدام عدة خصائص أخرى يمكن ذكرها كما يلي:

- يقوم على خلق رابطة بين الجوانب العمرانية والسلوكية.
- يستند لقرارات سياسية وإدارية ومالية، والتي بناء عليها يتحدد دور أجهزة التخطيط .
- الشمولية والتنسيق والمتابعة في تنفيذ عمليات مرتبطة، وعلى مستويات مختلفة: الدولة، الإقليم، المدينة، مع التنبؤ بردود الأفعال وأخذها بعين الاعتبار.
- يقوم على أساس تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية وغيرها من الموارد، واستغلالها أفضل استغلال من أجل الحصول في النهاية على أقصى عملية نمو ممكنة وفي أقصر وقت ممكن.[2]

[1] نور الدين محرز، مريم صيد، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، سنة 2017، ص 380.

[2] بولقواس سناء، استراتجية التخطيط العمراني المستدام ومراعاة البعد البيئي في المناطق الحضرية دراسة تحليلية في أحكام القانون الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 10، عدد 03، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2018، ص 81.

الفرع الثاني: خصائص وإهتمامات المدن المستدامة

سندرس في هذا الفرع خصائص المدن التي تنشأ عن التخطيط المستدام، والتي تحمل لفظ المدن المستدامة (أولا)، وأيضا إهتمامات هذه المدن (ثانيا)، وذلك من خلال :

- أولا: خصائص المدن المستدامة

إن تعريف المدينة المستدامة هو المدينة المكتفية ذاتيا، ذلك أن التطور المكتفي ذاتيا هو الذي يقوي القدرة على التلبية المحلية للإحتياجات الأساسية، ولكن هذه الفرضية لا تشجع التبادلات التي تعتبر مصدر مهم للثروة التي لا يجب إيقافها، وهي كذلك المدينة التي لا تستورد ثمن تنميتها؛ أي أنها المدينة التي تحقق أهداف سكانها دون أن يكون ثمن ذلك على حساب منطقة أخرى، وهي شكل من أشكال المدينة التي تحترم الإقليم الذي يضمها، كما أن من خصائصها أنها مدينة نشطة اقتصاديا، وهي التي يساهم فيها السكان والنشاطات الاقتصادية باستمرار في تحسين محيطهم الطبيعي، المادي والثقافي، على المستوى الجواري وعلى المستوى الجهوي، وأيضا من خصائصها أنها، مدينة متجانسة؛ ونقصد بها تلك المدينة التي تضمن التجانس الاجتماعي، الاقتصادي البيئي، والمجالي بين مختلف النشاطات الحضرية و إنعاش التركيبة الحضرية بهدف تصحيح الإختلالات المجالية. [1]
كما أن هذه المدينة هي مدينة تتولى نفقات التنمية المستدامة، والتي تعمل على التخفيف من بصمتها البيئية، وعلى ترميم الإرث الطبيعي، وهي مدينة تضمن رفاهية الجميع، وتحرك مجتمع قادرومسؤول، كما أنها تعد مدينة متضامنة ومتكافلة؛ ويقصد بها تلك المدينة التي تعمل على دمج كل فئات المجتمع في تسيير شؤون المدينة سواء المواطنين، مراكز البحث، المستهلكين والتجار، الحرفيين والمؤسسات، وغيرهم. [2]

---

[1] عيسى السيد جعفر، دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة، مقالة علمية منشورة، مجلة البيئة جامعة بغداد، العراق، سنة 2005، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

- **ثانيا: إهتمامات المدن المستدامة**

عند قولنا أن التخطيط المستدام يبنى على المشورة بين كافة الفئات، نتذكر بالفعل أن الحكم الحضري الراشد يشمل أولا؛ تشجيع اللامركزية ودعم السلطات المحلية، بهدف تفعيل المشاركة في القرارات المتعلقة بالمدن المستدامة، وذلك لجعلها أقرب ما يكون إلى الساكن، لأنه في الحالات التي يكون فيها المجتمع المدني أكثر اندماجا في عملية التخطيط العمراني المستدام، تكون البرامج التنموية أكثر استدامة وفاعلية.

لذلك نلاحظ أن من إهتمامات المدن المستدامة تشجيع مشاركة السكان في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال الحضري، بالإضافة إلى إهتمامها بتشجيع الكفاءة والإنتاجية، بهدف تحسين القدرة على توفير الخدمات وعلى زيادة الإنتاج، من خلال إشراك السكان ذوي الدخل المنخفض في التحسين الذاتي لأحيائهم، كما أن الاهتمام بمجال المدن المستدامة يسمح للمدن في حد ذاتها أن تصبح ذات كفاءة في إدارة إيراداتها ونفقاتها، ويمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي من المساهمة في الإقتصاد الحضري[1]؛ وأيضا :

- تحسين تسيير الخدمات الأساسية، وذلك بزيادة الفعالية والكفاءة والإنصاف في إيصال الخدمات، من خلال خلق الشراكات بين مختلف القطاعات.
- تشجيع الإستراتيجيات التمكينية، ويعني الأخذ باللامركزية في الوظائف وتفويضها إلى الصعيد المحلي مع إشراك المجتمعات المحلية في تشغيل وادارة الخدمات على صعيد الأحياء.
- التوسع الحضري المستدام، والذي يشمل البعد الإقليمي للتنمية المستدامة للمدن، حيث يشجع المدن على الاستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية وحماية النظم الإيكولوجية الهشة.[2]

---

[1] ريمان محمد ريحان، تنمية المجتمعات الجديدة، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة، رسالة ماجيستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، سنة 2007، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 144.

المطلب الثاني: مفهوم الإستدامة

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة المميزة بطبيعتها عن باقي المفاهيم الأخرى، حيث مر هذا المصطلح بالعديد من المراحل عبر مرور الزمن، ليشمل كافة مجالات التنمية والتي أصبح تداولها مألوفا في الكثير من النقاشات الداخلية والخارجية، والدراسات الاقتصادية والبيئية والسياسية وحتى الشعبية، والذي سيفسر لا محالة ويدل على تعدد وجهات النظر حول تحديد ماهية للتنمية المستدامة، بما يتناسب مع كل مجال تم قياسها عليه، وفي هذا المطلب، سنتعرف على تعريف التنمية المستدامة من خلال (الفرع الأول)، ومن ثم سنتعرف على أبعادها حسب التشريع الجزائري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

وفي هذا الفرع سنتطرق إلى التعريف الفقهي للتنمية المستدامة ومن ثم إلى التعريف القانوني

- **أولا: التعريف الفقهي للتنمية المستدامة**

عرفت التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة، ودون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبيةحاجاتهم، ويحدد هذا التعريف بشكل عام الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية، وتعتبر المساواة سواء كانت بين أفراد الجيل الحالي من جهة أو بين الأجيال المختلفة من جهة أخرى عنصرا أساسيا للمفهوم إلا أن مضمون تلك المساواة لا يزال غامضا، حيث يصف تعريف برونتلاند بغموض شديد، إذ يدور جدلا واسعا حول وسائل ضمان استقرار الأجيال القادمة ؛ فالتفسيرات المتعلقة بكيفية تنفيذ التنمية المستدامة تتباين ما بين تلك التي تتبنى التركيز الضيق على الاقتصاد أو الإنتاج، إلى تلك التي تدعو الى إستيعاب واسع للبيئة فضلا عن أن هذا التعريف قد اعتبر منحازا إلى نموذج إرشادي تنموي محدد (يتمركز حول الإنسان) لذلك رفض وانتقد من قبل الكثير من الكتاب.[1]

[1] زغموش فوزية، قانون البيئة والتنمية المستدامة، مطبوعة بيداغوجية منشورة، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، سنة 2022، ص 10.

- **ثانيا: التعريف القانوني للتنمية المستدامة**

جاء القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة[1]، ليعرف التنمية المستدامة في مضمون نص المادة 03 منه على أنها: " التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية، التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة".

ومن خلال هذا التعريف نجد المشرع الجزائري قد عمد على توظيف وتطبيق نمط التنمية المستدامة على مصطلح التنمية السياحية التي تهدف إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي، خاصة عن طريق الاستثمار السياحي، وتثمين التراث السياحي الوطني وبين أهداف التنمية المستدامة، من خلال إدراج التنمية السياحية، من حيث أهدافها وغاياتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، عن طريق إخضاع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية، ولا يتحقق ذلك إلا باحترام المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بغية تحسين العرض السياحي على توقف إسناد برامج تنمية الأنشطة السياحية إلى إستغلال عقلاني ومتوازن لكل الموارد التي تزخر بها البلاد. [2]

وبالرجوع أيضا إلى القانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة[3] ، وفي نص المادة الثانية منه، التي جاء فيها أنه؛ من بين المبادئ العامة لسياسة المدينة، التنمية المستدامة التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الأساسية الآنية دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

---

[1] القانون 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية عدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.

[2] سعيدة ضيف، صبرينة حيماني، قوانين و آليات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد التاسع، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 440.

[3] القانون 06/06 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق لـ 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.

ومن خلال هذه التعريفات نستنتج أن المشرع الجزائري قد جعل من التنمية المستدامة آلية تهدف إلى حماية البيئة والمدن الحضارية، وهذا ما أكده في عديد النصوص القانونية المتعاقبة في محتوى التنمية المستدامة، وأصبح من الثابت إذا، أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحاضرة، مع ضمان استمراريتها للأجيال المستقبلية، وهي تسعى إلى استقرار النمو السكاني، وتحقيق تطور المستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للسكان. [1]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة حسب التشريع الجزائري

مما سبق ذكره يتضح لنا أن للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد متكاملة ومترابطة والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وهي أبعاد ترتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لابد أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه الأبعاد الثلاثة، و أن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا؛ أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة، بالإضافة إلى إستعمال التكنولوجيا النظيفة في تدوير النفايات، ومن خلال هذا الفرع سنتعرف على أبعاد التنمية الاقتصادية،

البعد الاقتصادي (أولا)، البعد الاجتماعي (ثانيا)، البعد البيئي (ثالثا).

[1] علال عبد اللطيف، تأثير الحماية القانونية بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، ص 37.

- **أولا: البعد الاقتصادي**

حيث أنه في إطار البعد الإقتصادي يقصد بالتنمية المستدامة إستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي بأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل و الاستهلاك، ويتضمن الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل : الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر نوعية من كل هذه المكونات، أما الاقتصاديون المثقفون بيئيا فهم مهتمون بما يسمى الرأسمال الطبيعي، والذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الإقتصادية، والتي هي أساس النظام الإقتصادي فعليا مثل النباتات والتربة، والحيوان، وأساس النظام البيئي الطبيعي مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه، ويستند هذا العنصر إلى أن المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال إستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، بعبارة أخرى؛ فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، و أحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته، لذلك فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، فالبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثرفيها.[1]

- **ثانيا: البعد الاجتماعي**

يركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو جوهر التنمية وغايتها، فالإنسان يعتبر طاقة خارقة وفق هذا المدخل إذ ما وجهت هذه الطاقة وإستغلت أحسن إستغلال من خلال الإهتمام برعاية هذا العنصر والإستجابة الى متطلباته التي يمكن لها أن تتحول الى عوائق في تفجير طاقاته الكامنة، فمشكلة التغذية والصحة والبيئة الملائمة للعيش والتمدرس الجيد والتكامل بين الأسرة والمجتمع في مسألة التنشئة[2]، كلها أرقام

[1] زغموش فوزية ، المرجع السابق، ص 16.

[2] بوغنيم سمية، النظام القانوني الجزائري لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2022/2021، ص 165.

ومؤشرات تكشف مدى الإقبال والإستثمار في هذا العنصر، لهدف بناء القدرات، مثلما تعتبر هذه القدرات وسيلة لهدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وبمثابة الغاية لتنمية وترقية الإنسان، وهذه الحلقات المترابطة لا يمكن فصلها عن مجال التأثير المتبادل ضمن ما يعرف بالنسق المفتوح وتنامي مجموعة المطالب اتجاه الحيز الإقتصادي والبيئي.[1]

- **ثالثا: البعد البيئي**

يتمثل البعد البيئي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها، على أساس مستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية. يعتبر التنوع البيولوجي من المفاهيم البيئية التي تعمل على تقديم العناصر البيئية والطبيعية؛ فيشكل مجموعات نوعية وظيفية وكمية؛ أي أن كل عنصر منها يؤدي وظيفة حيوية، فالتنوع البيولوجي يتكون من: النباتات، الطيور، الحيوانات عناصر الثروة البحرية من أسماك وشعب مرجانية، هذا بالإضافة إلى الجبال والأنهار والبحار والشواطئ والأشجار والغابات.[2]

البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، فعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، خاصة و أن البيئة العالمية مازالت تعاني من التدهور، فتناقص التنوع البيولوجي مستمر وكذلك استنفاد الأرصدة السمكية والتصحر يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، والآثار الضارة لتغير المناخ باتت واضحة، وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار وأضحت البلدان النامية أضعف حالا، ولا يزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم.[3]

---

[1] عبد الرحيم محمد، مداخلة بعنوان التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي المؤشر العربي السادس حول الإدارة البيئة بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية، ماي 2007، ص 07.

[2] زغموش فوزية، المرجع السابق، ص 20.

[3] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 180.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتخطيط المستدام في التشريع الجزائري

شرعت الجزائر منذ الثمانينات في إعداد برامج ومخططات التنمية المستدامة، وذلك يدل على وعيها بأهمية إدراج هذا المفهوم ضمن سياساتها، كحل للوصول إلى التطور في الرقي في أي مجال يجب أن يأخذ بمبدأ التوازن بين التخطيط المستدام والبيئة والعمران، كما أن للتخطيط المستدام عدة محاور أساسية، وجب الوقوف عليها لتحقيق الغرض المطلوب منه، وهو الرقي والتطور والنظرة البعدية، و هذه المحاور تكون على مستويين، المستوى الدولي، و المستوى الوطني.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على المحاور الأساسية للتخطيط المستدام في أي مجال، حيث سنتناول كمطلب أول مؤشرات ومبادئ التخطيط المستدام، و كمطلب ثاني خصائص و أهداف التخطيط المستدام.

المطلب الأول: مؤشرات ومبادئ التخطيط المستدام

للتخطيط المستدام عديد المؤشرات التي تختلف باختلاف طبيعة العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل البيئية والمؤسساتية.

ويعتبر المؤشر بأنه مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو آداء معين خلال فترة زمنية محدودة، ويستخدم لتمثيل ظاهرة أو مشكلة ما، ويتم تجميع مؤشرات التخطيط المستدام في ثلاث فئات ملخصة في مؤشرات القوى الدافعة، والتي تصف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط، وأيضا مؤشرات الحالة، والتي تقدم لمحه عن الحالة الراهنة مثل نوعية المياه ونوعية الجو، و أخيرا مؤشرات الاستجابة، والتي تلخص التدابير المتخذة.[1]

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص146.

بالتالي يظهر لنا أن المؤشر يمتلك أهمية بالغه في قياس درجة تطبيق منهج التنمية المستدامة و أيضا تجسيده على أرض الواقع من حيث جدارة خطط التنمية على تحقيق الاستدامة و المحافظة على الاعتبارات البيئية؛ إذ يجب أن يكون هناك تلازم بين الحصول على التنمية بشكلها المتطور الدائم وبين توفير الموارد الطبيعية بشكل دائم وعادل.[1]

كما أن للتنمية المستدامة أو التخطيط المستدام عديد الأهداف التي يخلق لتحقيقها والتي سنتعرف عليها رفقة المؤشرات في هذا المطلب، من خلال التطرق إلى مؤشرات التنمية المستدامة في (الفرع الأول)، و من ثم إلى مبادئ التخطيط المستدام في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة

وتتمثل هذه المؤشرات في المؤشرات الاجتماعية (أولا)، المؤشرات الاقتصادية (ثانيا)، المؤشرات البيئية (ثالثا).

- **أولا: المؤشرات الاجتماعية**

وتظهر العوامل التي تؤثر بالمؤشرات الاجتماعية من خلال العناصر التالية:

1-المساواة الاجتماعية

تعد المساواة الاجتماعية من أهم القضايا في التنمية المستدامة لأنها تعكس إلى حد كبير نوعية الحياة والمشاركة العامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة، والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل، والخدمات العامة والتي أهمها: الصحة، التعليم، والعدالة.[2]

[1] بوغنيم سمية، النظام القانوني الجزائري لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2022/2021، ص 121.

[2] سهير إبراهيم حاتم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، سنة 2014 ص 145.

ومن أهم القضايا المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية هي: قضية مكافحة الفقر، العمل، وتوزيع الدخل، التنوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرضية والدينية وغيرها من الأقليات الأخرى.[1]

كما يظل تحقيق المساواة الاجتماعية إحدى أصعب القضايا بالنسبة للتنمية المستدامة، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما:

- الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.
- المساواة في التنوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدلات أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.[2]

2- الصحة العامة

هناك علاقة قوية بين الصحة والتخطيط المستدام؛ فالحصول على مياه شرب نظيفة ونقية، وأيضا الحصول على غذاء صحي ورعاية صحية دقيقة، يعد من أهم مبادئ التخطيط المستدام، وتتمثل أهم المؤشرات الرئيسية للصحة فيما يلي:

- حالة التغذية: والتي تقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة: والتي تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات.
- الرعاية الصحية: والتي تقاس بنسبة السكان الذين بمقدورهم الوصول إلى المرافق الصحية، وأيضا تقاس بنسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الافراد، وأيضا بنسبة إستخدام موانع الحمل.[3]

---

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق، ص 147.

[2] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 121.

[3] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، سوريا، 2009، ص 493.

3-التعليم:

يعد التعليم من العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز عليه في جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، لأن التعليم من أهم الاحتياجات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباط قوي بين مستوى التعليم في بلد ما و مدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي.[1]

ويتمحور التعليم حول ثلاثة أهداف تتمثل في إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وأيضا زيادة فرص التدريب، زيادة التوعية العامة. أما بالنسبة لمؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، معدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.[2]

4- السكن:

يعتبر توفير المسكن الملائم و المأوى من أهم إحتياجات التنمية المستدامة، رغم أنه يعتبر من المتطلبات الأساسية في الدول المتقدمة، نظرا لكون عديد الفئات ضعيفة الدخل ومعدومته لا يستطيعون الحصول على مأوى، كون الظروف المعيشية، خاصة في المدن الكبيرة دائما ما تتأثر بالوضع الإقتصادي، وأيضا بنمو السكان، والفقر والبطالة، و بسوء التخطيط الحضري[3].

5-الأمن:

يقصد بالأمن في التخطيط المستدام الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام للإدارة الأمنية، متطور وعادل

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 14.
[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق، ص 149.
[3] عبد الرحيم محمد، المرجع السابق، ص 13.

يحمي المواطنين من الجريمة، إلا أنه يعني في الوقت ذاته ألا تثير هذه الإدارة القلق الاجتماعي، أو تمارس سلطتها من خلال الإساءة إلى الأفراد والتعدي على حقوق الإنسان.[1]

ومن المسائل المتعلقة بالأمن في التخطيط المستدام العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة.، جرائم المخدرات. أما بالنسبة لمؤشر قياسها فهي تقاس بعدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.[2]

6-السكان:

هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة، زاد فيها استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية، وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة. أما بالنسبة لمؤشر قياس السكان هو النسبة المئوية للنمو السكاني. [3]

- **ثانيا: المؤشرات الاقتصادية**

والتي تتمثل فيما يلي:

1-البنية الاقتصادية:

إن تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشرًا بالتخطيط المستدام، ويعكس طبيعة تأثيرات السياسات على الموارد الطبيعية، وهو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة[4]، ومن ذلك؛ فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة تتمثل في الأداء

---

[1] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 123.

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا، المرجع السابق، ص 494

[3] عبد الرحيم محمد، المرجع السابق، ص 13-14

[4] أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق، ص 159.

الاقتصادي، والذي يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي، وأيضا في التجارة والتي تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات و الحالة المالية، و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي التي يتم تقديمها للحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.[1]

2-أنماط الإنتاج والاستهلاك:

إن أنماط الإنتاج غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، لذا لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد الطبيعية وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، ومن أهم مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالأنماط الإنتاجية والاستهلاكية، استهلاك المادة، استخدام الطاقة، النقل والمواصلات وإنتاج وإدارة النفايات.[2]

- **ثالثا: المؤشرات البيئية**

وتتمثل المؤشرات البيئية كغيرها من المؤشرات بعناصر عديدة هي كالتالي:

1-الغلاف الجوي:

ويشمل كل من التغيير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وترتبط تأثيرات هذه المشاكل بصورة مباشرة مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، أما فيما يخص المؤشرات الرئيسية التي تتعلق بالغلاف الجوي؛ فتتمثل في التغير المناخي والذي يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأيضا في ترقيق طبقة الأوزون، والذي يتم قياسه من

[1] عبد الرحيم محمد، المرجع السابق، ص 17.

[2] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 124-125.

خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون، كما يتمثل في نوعية الهواء والذي يتم قياسها من خلال تركيز الملوثات في الهواء، المحيطات، المناطق الحضرية.[1]

2-الأرض:

تعتبر الأرض قضية معقدة ومهمة للغاية ولها العديد من الآثار فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؛ فالأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش فيها، وهكذا؛ فإن كيفية استخدام الأراضي تحدد إلى حد كبير التزام البلدان بالتنمية المستدامة ومدى تطبيق مبادئها.[2]

3-البحار والمحيطات:

تشكل البحار والمحيطات نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية، لذلك، يجب أن يتم إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا، حيث يمثل أكبر التحديات التي تواجه البشرية، والمؤشرات المتخذة لقياس التنمية المستدامة في البحار والمحيطات فتتمثل في درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية، النسبة المئوية لمجموع السكان في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك.[3]

4-المياه العذبة:

الماء هو العمود الفقري للحياة وأهم عنصر في التنمية، كما أنها من أكثر الموارد استنفاذا وتلوثا. وتعد أنظمة المياه العذبة، بما في ذلك الأنهار والبحيرات والجداول، من بين أكثر النظم عرضة للتأثيرات السلبية، حيث تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا،

---

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق، ص 154.

[2] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 125.

[3] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 151.

ونسبة البكتيريا الموجودة في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.[1]

5-التنوع الحيوي:

قد تكون العلاقة بين التنوع البيولوجي والتخطيط المستدام غير واضحة في بعض الأحيان، ويعتقد بعض الناس أن التنوع البيولوجي يعني فقط حماية الحياة البرية والمحيطات، وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي، ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التخطيط المستدام، إذ لا تعتبر حماية التنوع البيولوجي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، ولكنها أساسية وحاسمة من أجل تأمين التنمية المستدامة، حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين البيئة والتنمية، كما يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحسب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية، وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، ومؤشر الأنواع الذي يتم قياسه بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[2]

الفرع الثاني: مبادئ التخطيط المستدام

إن تحقيق التخطيط المستدام ونقله إلى الواقع يحتاج إلى عدة مبادئ يجب الأخذ الفعلي بها وتتمثل في مبدأ المشاركة (أولا)، مبدأ الاحتياط (ثانيا)، مبدأ الإدماج (ثالثا)، مبدأ الملوث الدافع (رابعا).

- **أولا: مبدأ المشاركة**

التخطيط المستدام عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في إتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها،

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، المرجع السابق، ص 495.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، المرجع السابق، ص 156.

فالتخطيط المستدام يبدأ في المستوى المحلي، وهذا يعني أنه تخطيط من أسفل، يتطلب تحقيقه بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، والتي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية[1]، لذلك يجب على الحكومات الإعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، والعمل بخطط متكاملة للتصدي لبعض قضايا البيئة.[2]

- **ثانيا: مبدأ الإحتياط**

ذكر مبدأ الاحتياط لأول مرة في عام 1992 ضمن المبدأ 15 من إعلان ريو، وذلك بالشكل التالي: " عندما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار جسيمة أو لا رجعة فيها، والافتقار إلى اليقين الكامل، لا يمكن أن يكون هذا مبررا لتأجيل اعتماد تدابير فعالة لمنع التدهور البيئي[3]. ويقصد بالإحتياط في هذا المبدأ؛ تلك التدابير المتخذة لاستدراك أو تجنب الضرر والحد من آثاره المحتملة، وهو قبل كل شيء تصرف أخلاقي يهدف إلى إحترام وحماية البيئة[4]؛ أي أنه وبموجب هذا المبدأ يتعين على الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصي على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع؛ أي أنه يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر.[5]

---

[1] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 130.

[2] عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 43.

[3] عمارة نعيمة، الإتجاه نحو التأسيس للمسؤولية على أساس مبدأ الحيطة، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013، ص 170.

[4] يوسفي نور الدين جبر الضرر البيئي، دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني و التشريعات البيئية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الحاج لخضر، بسكرة سنة 2012، ص 84.

[5] محمد صافي يوسف، مبدأ الإحتياط لوقوع الأضرار البيئية، دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2007، ص 60.

ومن ذلك يمكن تعريف مبدأ الحيطة بأنه؛ في حال انعدام المعرفة العلمية أو التقنية مما يترتب عنها تأخر في اتخاذ القرار الفعلي والمناسب بهدف الوقاية، يقع على عاتق الجهات المعنية باتخاذ القرار بإجراء دراسات استباقية، تعمل على الحد أو التقليل من وقوع أضرار تمس وتهدد الأمن البيئي، والأمن الصحي، وسلامة الأشخاص والممتلكات.[1]

- **ثالثا: مبدأ الإدماج**

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة؛ فإن الإعتماد على قاعدة الأخذ بالاعتبارات البيئية كمعطى جوهري وحساس أثناء بناء المخططات التنموية، سيكون بمثابة سياج وقاية للبيئة ويعتبر أفضل من المراحل العلاجية فيما بعد إذا ما وقع الضرر، لذلك تعتبر عملية الوقاية أرخص بكثير وأكثر فعالية من عملية العلاج، حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.[2]

- **رابعا: مبدأ الملوث الدافع**

يعتبر مبدأ الملوث الدافع من أكثر المبادئ القانونية الأقرب إلى تحقيق التنمية المستدامة من منظور بيئي، وذلك بشكل سريع وفعال، كونه يتسم بالتلقائية في التعويض[3]، فلا يتطلب إجراءات رفع دعوى قضائية وتحديد المتسبب في هذه الأضرار، وإنما يفعل بمقتضى رسوم تضع أعباء مالية بصورة موضوعية وليست شخصية على مجموع النشاطات التي من

---

[1] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 130.

[2] سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 11.

[3] ياسر فاروق محمد المناوي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص420

المحتمل أن تؤثر على البيئة، كما تظهر فعالية هذا المبدأ عندما يصنف كأداة مكملة من جهة أخرى في كونها تؤدي دورها الإيجابي، لاسيما في الحالات التي يصعب فيها إثبات علاقة السببية بين الفعل والضرر، بسبب تداخل عدة عوامل، وفي حالة اختفاء أو صعوبة معرفة المسؤول عن الضرر.[1]

يرجع الهدف من وراء وضع هذا المبدأ إلى آلية الضغط المالي، الذي يمارس على المسبب في التلوث ليمتنع عن الاعتداء على البيئة، أو التخفيف من حدة الآثار المؤذية الناتجة عن نشاطه الصناعي، كما يعمل هذا المبدأ على فتح باب التفكير في البحث عن طرق وتكنولوجيات جديدة وبديلة تساير البيئة وتقلل من تلوثها.[2]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التخطيط المستدام

للتخطيط المستدام كغيره من التخطيطات له ما يميزه عن غيره، لهذا سنتعرف من خلال هذا المطلب على مختلف خصائص التخطيط المستدام في (الفرع الأول)، و من ثم نتطرق إلى الأهداف التي يحققها هذا النوع من التخطيط في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: خصائص التخطيط المستدام

يتميز التخطيط المستدام بعديد الخصائص المستمدة من التنمية المستدامة، والتي سنذكرها من خلال هذا الفرع في العناصر التالية:

- **أولا: الإنسان محور التخطيط المستدام**

نص المبدأ الأول من إعلان ريو على أن: " الكائنات البشرية هي في مركز الانشغالات الخاصة بالتنمية المستدامة ولها أن تحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة[3]،

[1] حميدة جميلة، النظام القانون للضرر البيئي وآليات تعويضه، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 455.
[2] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 132.
[3] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، ريودي جانيرو، من 3 إلى 14 جوان 1992، المجلد الأول، ص 02.

فالإنسان من أكثر الكائنات الذي له علاقة تبادلية من ناحية التأثير والتأثر بالبيئة، وهو العامل الرئيسي في تحريك المحيط البيئي، فيستطيع هذا العامل أن يوظف أنشطته بطريقة واعية تتضمن إدراكه الحقيقي بضرورة حماية البيئة، أو أن يكون سلوكه غير واعي يخل بالتوازن البيئي ويؤدي إلى استنزافها وتدميرها، لذلك؛ فإن العامل الرئيسي بين البيئة والتنمية المستدامة هو الإنسان الذي يعد محور المعادلة الناجحة لتحقيق النمو، مع المحافظة على الموارد على نحو مستدام، لذلك يجب تنمية هذا العامل البشري بشكل دائم لضمان تنمية بشرية تضمن تنمية بيئية وعمرانية في إطار تنمية مستدامة. [1]

- **ثانيا: تحقيق العدالة بين الأجيال**

نص المبدأ الثالث من إعلان ريو على أن " أعمال الحق في التنمية على نحو يكفل بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة[2]، ونظرا إلى أن التخطيط المستدام يعمل على ضمان الاستعمال الدائم والمستمر للموارد البيئية، تدرج جميع الانشغالات البيئية في المسار التنموي؛ فهي تمنح للأجيال المقبلة نفس حظوظ الأجيال الحاضرة في التمتع ببيئة صحية وسليمة، وبموارد كافية ومستمرة الوجود على المدى الطويل، تتجه نظرية العدالة ما بين الأجيال إلى طرح فكرة أن الأجيال اللاحقة لها حق على هذا الكوكب، وأن هذه الحقوق لن تكون إلا إذا احترمت حقوقهم في الحاضر وإذا كان هذا الاحترام يسمو على الاختلافات الموجودة بين الدول وبين الأديان وبين الثقافات. [3]

- **ثالثا: إدماج البيئة والعمران في سياسات التنمية**

تستمد هذه الخاصية تبعا للمبدأ الرابع من إعلان ريو الذي ينص على أن: " من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن

[1] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 115.

[2] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، المرجع السابق، ص 03.

[3] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 116.

النظر فيها بمعزل عنها[1]، ذلك أن إدماج البيئة والعمران في جميع الاستراتيجيات العامة والخاصة، تعد من بين الإجراءات الجوهرية التي تعبر عن جدية البناء الفعلي لتحقيق أهداف التخطيط المستدام، مما سيساعد على تكوين تنمية مستدامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا، من خلال التركيز على ترشيد الأبعاد البيئية عند انشاء السياسات التنموية، وذلك بالحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها لتلبية لحاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، ومنه نؤكد على أن العامل البيئي عنصر فعال في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.[2]

الفرع الثاني: أهداف التخطيط المستدام

يسعى التخطيط المستدام إلى تحقيق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية، باعتباره عملية واعية ومعقدة طويلة الأمد، شاملة ومستمرة ومتكاملة في أبعادها، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- **أولا: تحقيق نوعية أفضل للحياة**

يحاول التخطيط المستدام من خلال عمليات تنفيذ السياسات التنموية، تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وروحيا وثقافيا، وذلك من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة، وهي إحدى القيم الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة؛ إذ تعترف بقضية البشر ونوعية حياتهم بوصفها إحدى القضايا الرئيسية.[3]

[1] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، المرجع السابق، ص 03.

[2] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 116.

[3] سهير إبراهيم حاتم الهيتي، المرجع السابق، ص 139.

- **ثانيا: احترام البيئة الطبيعية**

يرتكز التخطيط المستدام على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، ويتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.[1]

- **ثالثا: الإستغلال العقلاني للموارد**

يجب أن ينظر التخطيط المستدام للموارد الطبيعية نظرة محدودية الاستخدام، من خلال توظيفها توظيفا عقلانيا، وتوفير كافة الإمكانيات التي تعمل على حمايتها من أي شكل من أشكال الإعتداء أو الاستنزاف.[2]

- **رابعا: ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع**

أي من خلال إدماج فكرة تحقيق المحافظة على البيئة في عمليات إنتاج التكنولوجيات المتطورة، ومن ذلك توجيه وتثقيف الناس حول أهمية التقنيات النظيفة المختلفة وضرورة اعتمادها للتقليل من تلويث البيئة والاخلال بنظامها المتكامل، وهذا من خلال ربط هذه التقنيات الحديثة بالأهداف الاجتماعية التي تتطلع إلى تحسين حياة المجتمع وتلبية احتياجاته، ومن دون التسبب في مخاطر وتأثيرات بيئية سلبية، أو على الأقل السيطرة عليها والحد منها.[3]

---

[1] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 119..

[2] بوغنيم سمية، المرجع السابق، ص 119.

[3] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 140.

- **خامسا: إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع**

يحدث ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع، وتسمح بتحقيق التوازن، الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.[1]

- **سادسا: التعاملات والعلاقات بين الدول و الأشخاص والأجيال**

ويقصد به إعادة التأهيل للوظيفة السياسية للمدن، بمعنى أن تقوم بما يعرف بالوظيفة السياسية ويتمثل ذلك في تحديد الديناميكية الاجتماعية، وتكوين الإطارات الإقليمية، وتفعيل طرق تسيير التجمعات الحضرية.[2]

ومما سبق نجد أن التخطيط المستدام يهدف بالأساس إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية بما يتجاوز طاقتهم.

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، المرجع السابق، ص 140.

[2] بن قويدر جابر، التسيير الإداري في الجزائر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستر، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين، باب الزوار الجزائر، 2012، ص 117.

- **خلاصة الفصل الأول:**

تعد البيئة من أهم القيم التي تسعى المجتمعات عبر قوانينها للحفاظ عليها مثل حال التخطيط الحضاري، والذي يتطلب التصدي لأي نشاط يعتدي عليهما، وباعتبار أن التخطيط المستدام هو النمط الذي يستهدف حمايتهما والحفاظ عليهما، كونه يشكل الركيزة الأساسية التي يقومان عليه، كان لابد من التطرق إلى مفهوم التخطيط المستدام مصحوبا بمفهوم التنمية المستدامة، والذي بمقتضاه يستوجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية لصالح جميع الأجيال، كما يبرز المفهوم العام للتخطيط المستدام العلاقة التكاملية بين عملية التخطيط و التنمية المستدامة، و من هنا لابد من توفير الآليات القانونية لتفعيل هذه العلاقة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة و الارتقاء بحياة الأفراد إلى مستوى الرفاهية داخل المجتمع الحاضر، دون إغفال حقوق الأفراد المستقبلية.

الفصل الثاني:

التخطيط المستدام العمراني والتخطيط المستدام البيئي

إن أسلوب التخطيط العمراني، الذي يساعد على حل المشاكل والأزمات وحالات عدم التوازن التنموي، الذي سببه التقدم من خلال طموحات الإنسان لبلوغ أهدافه واحتياجاته، عن طريق تلويث الأرض وتغيير وجه الطبيعة، يدعو إلى التفكير في ضرورة الاستغلال السليم للموارد والثروات الطبيعية التي بحوزتنا، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، والحماية البيئية التي نهدف إليها، الشيء الذي يبرز مدى أهمية التنمية التي تم استغلالها بشكل عشوائي في السابق، وكان هدفها الوحيد الزيادة في رقعة المعمورة دون مراعاة الخلفيات التي كان سببها هذا النمو، وعدم القدرة على إدارته؛ فأصبح يهدد الموارد المتاحة، عن طريق التدهور والازدحام والخلط الناجم في عملية استخدامات الأرض، وسوء توزيع الخدمات والبنى التحتية بها، بما لا يتفق مع احتياجات الإنسان، وأيضا دون وجود ارتباط واضح مع استعمالات الأراضي.

بحيث أن الدراسة التنموية، لا بد لها أن تكون موجهة تخطيطيا تحفظ للمكان طاقاته التنموية على مدى الأجيال المتعاقبة، لتكون بعد ذلك وباستمرار أداة تساهم في البحث عن التخطيط العمراني المستدام، وأيضا التخطيط البيئي المستدام، الذي من ميزاته أنه يتحرك مع الزمن ويخدم صلاحيات السكان، وفق تطور احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال معرفتنا لعدة مفاهيم ومتطلبات، عن طريق إلحاق مفهوم الاستدامة بالتخطيط العمراني والتخطيط البيئي، وتحليل أبعادهما وتوجهاتهما، لذلك خصصنا هذا الفصل لدراسة كل من التخطيط العمراني المستدام، وأيضا التخطيط البيئي المستدام وهذا من خلال مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: التخطيط العمراني المستدام**
- **المبحث الثاني: التخطيط البيئي المستدام**

المبحث الأول: التخطيط العمراني المستدام

إن الحديث عن المدينة هو حديث عن المجتمع بكل مكوناته وخصائصه؛ فالمدينة هي كيان ذو أبعاد عمرانية واقتصادية وثقافية، في حين أن المجتمع هو نظام من العلاقات الاجتماعية يؤثر ويتأثر بهذا الكيان الفيزيقي، ألا وهو المدينة؛ فالاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية، وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجا جديدا في تسيير المدن، وذلك لخلق نوع من التجانس بين كل القطاعات والأقاليم، وإلى إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للمدينة، وكذلك لتدارك الفجوة ما بين كل المناطق وتثمين الإمكانيات، من خلال السهر على تحقيق التنمية المستدامة في كل الفضاءات، وهذا خلال ضمان توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية، وحماية ودعم إيكولوجي في إطار التنمية المستدامة.

وتعتبر قوانين التخطيط العمراني بمثابة الموجه والضابط لعناصر التنمية العمرانية، التخطيطية والبنائية، من حيث نوع استعمال الأرض، والمناطق التي يمنع فيها استخدامات معينة للأرض، ومحرمات الطرق والمرافق، وارتفاعات الأبنية، وارتداداتها، وواجهات المباني، ونوعية المواد المستخدمة فيها، لذلك سنتعرف في هذا المبحث على التخطيط العمراني بصفة أفضلن وذلك من خلال التطرق إلى مفهومه في (المطلب الأول)، و من ثم البحث في الإطار التشريعي للتخطيط العمراني المستدام في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التخطيط العمراني المستدام

من خلال هذا المطلب سنتعرف على تعريف التخطيط العمراني (الفرع الأول)، ومن ثم سنتعرف على أسس وعناصر التخطيط العمراني المستدام (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التخطيط العمراني

يقصد بالتخطيط العمراني، ذلك التخطيط المتعلق بمنطقة جديدة بغرض تعميرها أو رفع مستواها الاجتماعي أو الاقتصادي؛ فتتولى الجهة المختصة وضع أسس مستقبلية لتنفيذ المشروع وتوضيح مراحل تنفيذه، وحسن استغلال الثروات التي يتضمنها؛ كما يتضمن هذا التخطيط مفهوم علمي من أجل تعمير منطقة معينة، وذلك بهدف مواجهة مقتضيات العمران الحديث من حيث الطرق، والمرافق العامة، والحدائق والمساكن بمختلف أنواعها، من أجل ضمان كثافة سكانية متجانسة، وتجنب تداخل المناطق الصناعية والتجارية مع المناطق السكنية، وشق الطرق القادرة على إستيعاب حركة المرور في المناطق الآهلة بالسكان.[1]

وللتعرف أكثر على هذا المصطلح، سنعرفه من عديد الجوانب كالآتي:

- **أولا: تعريف التخطيط العمراني من الجانب الاقتصادي**

يدمج التخطيط العمراني في هذه الحالة، ضمن التخطيط الاقتصادي الذي يعرف بأنه مجهود واع تقوم به الأجهزة المركزية، للتأثير وتوجيه ورقابة وتقرير المبادئ السوسيو اقتصادية المتغيرة بالنظر إلى مجموعة الأهداف المحددة مسبقا، ويتعلق الأمر باختيار الأهداف والاستراتيجيات والبرامج لتحضير الوسائل الملائمة لتنفيذها ومراقبتها.[2]

وقد عرفت الجزائر هذا النمط من التخطيط المركزي، الذي ركز على الجانب الاقتصادي وأهمل الجانب البيئي، وتم التركيز فيه من حيث الجانب العمراني على الجانب الكمي، وأهمل فيه الجانب النوعي، لأن الهدف في تلك الفترة هو القضاء على أزمة السكن في

[1] عزيز الشريف، مبادئ علم الإدارة العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1986، ص 163.

[2] غواس حسينة، الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجستير، في القانون فرع الإدارة العامة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 12.

إطار شعار "من أجل حياة أفضل" ، ثم أصبح التخطيط البيئي طريقة جديدة لتسيير البيئة، ومن خلاله كان التوجه إلى التخطيط القطاعي المتخصص.[1]

- **ثانيا: تعريف التخطيط العمراني في الجانب الحضري**

مع التعدد الواضح لتعاريف التخطيط العمراني، إلا أنها تتشابه في أن التخطيط العمراني أسلوب ومنهج، يهدف إلى حصر ودراسة الإمكانات والموارد المتاحة في الدولة والإقليم، وعلى كل المستويات من المؤسسة إلى القرية والمدينة والإقليم والدولة، مع تحديد طرائق استغلال هذه الإمكانات، لتحقيق الأهداف المتوخاة خلال فترة زمنية محددة، وبذلك؛ فالتخطيط الحضري هو تخطيط استراتيجي تنتهجه مراكز القرار لتنمية وتوجيه وضبط البيئات الحضرية، بحيث يتاح للإنسان الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الخدمات الحضرية، وبذلك؛ فالإستراتيجية هنا هي تصور ما يمكن أن يحدث مستقبلا، والاستعداد لمواجهته اعتمادا على معايير علمية ونظرية، تتضافر فيها جهود المهندس المعماري والمدني والمختصين في القانون والبيئة والجغرافيا والاقتصاد.[2]

- **ثالثا: تعريف التخطيط العمراني في التشريع الجزائري**

لم يعط المشرع الجزائري تعريفا للتخطيط العمراني بالرغم من تعدد استخدام اللفظ في العديد من القوانين، لاسيما منها قانون البيئة وقانون التهيئة والتعمير؛ إذ أن أغلبها ركزت على ذكر المخططات كأدوات للتهيئة والتعمير، ويمكن استنباطه من مقدمة القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[3] على أنه، فعل تعلن بموجبه الدولة

---

[1] عاجب حمزة، ملياني عبد الوهاب، التخطيط العمراني ودوره في حماية البيئة الحضارية وإستدامتها في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2023، ص293

[2] حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07المدينة الجديدة علي منجلي، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص 59.

[3] القانون رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر 50، مؤرخة في 1 سبتمبر سنة 2010.

عن مشروعها الإقليمي، ويبرز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته بما فيها الدفاع والأمن الوطني.[1]

الفرع الثاني: أسس وعناصر التخطيط العمراني المستدام

لجعل البيئة العمرانية بيئة صحية، يتم فيها حماية البيئة والوقاية والتقليص من إنتاج النفايات ومعالجتها العقلانية، وحماية المناطق الحساسة وحماية التراث التاريخي والثقافي، والوقاية من الأخطار وتلبية حاجات السكان، في ظل التوازن بين البيئة والاقتصاد والقيم، يستلزم ذلك كله الاعتماد على مبادئ للتخطيط الحضري، وتحديد عناصره وفق مراحل يحترم فيها واقع المكان وديموغرافية السكان. [2]

- **أولا: أسس التخطيط العمراني المستدام**

تتمثل الأسس العامة للتخطيط العمراني المستدام في العناصر التالية:

- التوازن مع الطبيعة واحترام النظم البيئية في نشاطات التنمية المختلفة.
- توفير بيئة مبنية حيوية تلبي حاجات وأنشطة السكان المختلفة.
- المساواة في الوصول إلى المصادر الاقتصادية والاجتماعية كالصحة والبيئة والعمل.
- الحد من الملوثات، واعتماد الملوث الدافع الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث، والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية، وذلك وفقا لاعتماد عناصر التخطيط العمراني المستدام والعمل على تكريسها في التخطيط للبيئة العمرانية، لما لها من دور فعال في حمايتها والحفاظ عليها.[3]

---

[1] حفيظي ليليا، المرجع السابق، ص 60.

[2] عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها، وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010، ص 115.

[3] عثمان محمد غنيم، المرجع نفسه، ص 116.

كما عمدت الجزائر في تشريعاتها إلى حماية البيئة العمرانية، واعتماد التخطيط كآلية فعالة للحماية استجابة لمتطلبات الاختلالات الديموغرافية، وحماية الأوساط الطبيعية من التدهور، ويسهل الحصول على التجهيزات والخدمات وتوفير إطار حياة للسكن، مع الحفاظ على استدامة رأس المال الطبيعي، والثقافي لبلادنا وتنميته، وكذا حمايته من امتدادات البناءات غير القانونية التي تشوه النسيج العمراني، ولا تحترم المقاييس الفنية، ولا الجمالية، التي من خلالها يتم التعدي على المحميات والسواحل والغابات والأراضي الزراعية، ومن أجل ذلك اعتمدت الجزائر دمج مبدأ التنمية المستدامة في مخططاتها العمرانية.[1]

- **ثانيا: عناصر التخطيط العمراني المستدام**

يقوم التخطيط العمراني المستدام على عدة عناصر هي كالتالي:

- ضرورة التنسيق بين المختصين في التخطيط والمهندسين المعماريين والمدنيين والمختصين في البيئة و القانون.
- الاعتماد على المخططات الإستراتيجية التي ترتكز على البعد الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي، الوطني والمحلي.
- الملائمة مع المناخ وخصائص المناطق، من حيث تصميم المواقع وأشكال المباني، ومن حيث توجيه الشوارع والبنايات، وذلك ما يعبر عنه بالتشمس، وكذا اعتماد مواد بناء ملائمة.
- ترقية المساحات المفتوحة؛ كالمساحات الخضراء والمساحات العامة، وزيادة تشجير المحيط وتنظيمه، مما يضفي سمة جمالية ورونق على البيئة العمرانية.
- استخدام وسائل النقل العامة، وتكثيف استخدام وسائل النقل الأقل تلويثا للبيئة، كالقطارات الكهربائية.

[1] عاجب حمزة، ملياني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 296.

- التقليل من استخدامات المباني للطاقة الحرارية، باعتماد طرائق بناء ومواد بناء تحافظ على الدفء شتاء وتلطف الجو صيفا، من خلال تصميمها وتوجيهها ومواد بنائها.
- الابتعاد عن الرتابة المفضية للملل بإضفاء جمالية للموقع والبناء.[1]

كما أنه لتكون البيئة العمرانية فاعلة ومؤثرة بصورة إيجابية على البيئة، ومؤدية لدورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وموفرة للسلامة والصحة والأمن للإنسان، ومؤدية إلى تحسين مستويات معيشة الإنسان، وجب أن يراعي التخطيط العمراني العديد من الأبعاد لمواجهة الصعوبات، وإيجاد حلول للمشكلات المحتملة؛ فبالإضافة إلى البعد التنموي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي للتخطيط؛ فإنه يراعي أيضا: [2]

- البعد التخطيطي: الذي يرتكز على المتطلبات المساحية ومتطلبات الموقع وجغرافية المكان.
- البعد البيئي: الذي يرتكز على تفادي الآثار البيئية السلبية، وقياس مستويات التلوث بأنواعه، والازدحام المروري، والبعد عن مناطق الخطر الطبيعية أو الاصطناعية، وتوفير مواصفات الأمن والسلامة ومراعاة الجانب البصري والسمعي وحمايةالأرض والماء والهواء.
- البعد الهندسي: ويشمل الارتفاعات والممرات والمداخل والمساحات المسقوفة والإنارة والتهوية والعمق والواجهة والكتلة والفرع واتجاهات المباني و منظورها.

وكل ذلك في إطار التنسيق والتشاور، لأخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار، والذي بموجبه تساهم مختلف القطاعات والفاعلين في حماية البيئة العمرانية المحافظة عليها وتثمينها.[3]

---

[1] عثمان محمد غنيم، مخططات الإقليمية والعمرانية دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيطالعمراني، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2012، ص 166.

[2] عثمان محمد غنيم، مخططات الإقليمية و العمرانية دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيطالعمراني، المرجع السابق، ص 170.

[3] عاجب حمزة، ملياني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 296.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للتخطيط العمراني المستدام

عند تطرقنا للتخطيط العمراني و جب علينا أن نتطرق لكيفية إعداد مخطط عمراني أولا، و ذلك من خلال (الفرع الأول)، ومن ثم نتطرق للإطار القانون للتخطيط العمراني المستدام في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: إعداد مخطط عمراني مستدام

نظرا لتعدد الميادين والمتدخلين في إعداد المخططات العمرانية، لما للمخططات العمرانية من أهمية في توفير السكن الصحي وتقريب الخدمات المختلفة للسكان، وحماية البيئة والوقاية من الأخطار المختلفة؛ فإن المخطط العمراني يمر بمجموعة من الخطوات والمراحل الأساسية [1]، وينتج عليه عديد النتائج، والتي تتمثل فيما يلي:

- **أولا: منهجية إعداد مخطط عمراني**

يمر إعداد مخطط عمراني بمراحل تتمثل في:

- مرحلة دراسة الوضع القائم اعتمادا على المعطيات الطبيعية يليها: مرحلة التطوير المستقبلي أو البدائل التخطيطية.
- مرحلة إعداد المخطط التي تتبعها مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم.

وبذلك فإنه؛ وانطلاقا من الخطوة الأولى لإعداد المخطط العمراني؛ فإنه نستحضر وندرس جميع المعطيات الطبيعية والبيئية والموارد، وتحليل واقعها المكاني والسكاني، وخدماتها المختلفة، كما يتم التطرق إلى جغرافية المكان، وأشكال السطح والمخاطر والتأثيرات البيئية، ومن خلال ذلك، يتم حصر السمات والمشكلات المرتبطة بالبيئة العمرانية، من خلال الأقاليم

[1] عثمان محمد غنيم، مخططات الإقليمية والعمرانية دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني، المرجع السابق، ص 200.

وتحويلها إلى أهداف تنموية، مع دراسة واقع السكان ديموغرافيا، من حيث نموهم وتوزيعهم وتركيبهم، والذي من خلاله يتم تحديد مدى كفاية الوحدات العمرانية والخدمات القائمة والمتوقعة مستقبلا، والتعرف على عوامل الطرد والجذب في الأقاليم، مع دراسة واقع القطاع الاقتصادي من زراعة وصناعة وخدمات مختلفة، بما فيها البنية التحتية وشبكات النقل والماء والكهرباء.[1]

ويواكب ذلك مرحلة التطور المستقبلي والبدائل التخطيطية؛ إذ تختلف الأقاليم فيما بينها. ففي الجزائر تؤدي الفوارق الناشئة عن المناخ والتضاريس إلى وجود إقليم جد متباين، تتمثل في المنطقة التلية والهضاب العليا والصحراء، وعليه، فإن طبيعة الإقليم وخصائصه هي محددات وأهداف التنمية، باعتبارها هدف من أهداف التخطيط، الذي يصبو إلى زيادة معدلات الإنتاج ويحسن مستوى معيشة الإنسان وارتفاع أمد الحياة لديه، وتقليص الأوبئة وزيادة نسبة الاستفادة من الماء الشروب ووسائل الصرف الصحي والقضاء على الأمنية، والحد أو الإقلال من الإضرار بالبيئة، ومن ثم يتم تحقيق التنمية المتوازنة التي يتم فيها حماية البيئة العمرانية والحفاظ على البيئة ومواردها، ثم يلي ذلك مرحلة إعداد المخطط العمراني الذي يراعي فيه العديد من الشروط، لاسيما منها البيئية، والقوانين والتشريعات المطبقة، لنصل إلى مرحلة التنفيذ والمتابعة والتقييم، بناء على جدول الأوليات، ووفقا لحاجات السكان، والموارد المتاحة، والكلفة والزمن اللازم لإنجاز كل ذلك في إطار متكامل غير منفصل.[2]

- **ثانيا: نتائج التخطيط العمراني المستدام**

لتحقيق استدامة البيئة العمرانية وجب اعتماد تخطيط عمراني مستدام، يوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبعد البيئي؛ إذ أن التخطيط العمراني المستدام يحقق على أرض

[1] عاجب حمزة، ملياني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 300.

[2] المرجع نفسه، ص 300-301.

الواقع نتائج أكثر إيجابية للإنسان والبيئة، وذلك من خلال أن: المباني المستدامة أقل استهلاك للطاقة، وحجم وأنواع نظم خدمات المباني أقل تكلفة وأسهل في الصيانة، وتصميم المباني بطريقة الاستدامة يجعل منها أكثر نشاطا وأكثر مرونة في الاستخدام، إضفاء صورة جمالية للمباني، وكل ما بني من أبنية وطرق وأرصفة و حدائق؛ وترى الكثير من الدراسات العلمية أن سكان المدن في تزايد مستمر؛ أي زيادة نسبة التحضر على حساب الأرياف، مما جعل المدن تلعب دورا هاما في الاقتصاد والتطور.[1]

ومن خلال التخطيط العمراني المستدام الذي يحمي البيئة العمرانية، ويقلص حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية و يقلص الفوارق بين الريف والحضر، مع عدم إهمال البعد المكاني، مما ينتج الاستفادة من الموارد واستغلالها بصورة عقلانية، من خلال المشاركة والعمل الجماعي لتحديد الاستراتيجيات والخطط المناسبة لمعطيات الواقع المعيشي، وتعكس حقيقة المشكلات العمرانية والبيئية، وتتعامل مع حاجات ومتطلبات السكان الحقيقية وتوافق بين البيئة والتنمية المستدامة.[2]

الفرع الثاني: التأطير التشريعي للتخطيط العمراني المستدام

تعد حماية البيئة العمرانية، في ظل تحقيق أهداف وغايات ومرامي التخطيط المستدام مرتبط بالقدرة على التحكم في التعمير، وبذلك تلبي احتياجات الحاضر، دون أن يؤدي ذلك إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة، لذا عمد المشرع الجزائري على إدراج التخطيط كأداة فاعلة لحماية البيئة العمرانية.

كما أنه، لا شك أن للتخطيط أهمية في كل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على حد سواء، لذا عمد المشرع الجزائري على إدراج التخطيط في كثير من

[1] عاجب حمزة، ملياني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 301.

[2] المرجع نفسه، ص 301.

تشريعاته، لاسيما منها البيئية، وفي قانون التعمير والقوانين المتصلة به، وفي ذلك إلزام للأشخاص والسلطات العامة بواجب الحفاظ على البيئة و تحسينها ووقايتها من الانتهاكات التي يمكن أن تضر بها والتخفيف من آثارها على الأقل، في حال عدم التمكن من الحيلولة دون وقوعها، وسنذكر على سبيل المثال لا الحصر أهم المخططات الواردة في التشريعات الوطنية.

خص المشرع الجزائري هيئة الإقليم والتنمية المستدامة بقانون رقم 20/01 [1] والذي ذكر في المادة 07 منه على أن أدوات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وهي : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والمخطط التوجيهي لتهيئة السواحل، والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، والمخططات الجهوية لتهيئة الإقليم، والتي منها المخطط الوطني لتهيئة الواحات وكذا مخططات هيئة الإقليم الولائي والمخططات التوجيهية لتهيئة الأقاليم الولائية لفضاءات الحواضر الكبرى، وحددت مواده الموالية لأهدافه وغاياته ومبادئه وكيفية إعداده وتنفيذه، وأدوات تهيئة الإقليم، وأدوات الشراكة في تهيئته.

كما ورد التخطيط في قانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها[2]؛ فقد نص على التخطيط في المواد 12-13-14 ، بأن ينشأ مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة، محددة مضمونه وكيفية إعداده وأحيل ذلك إلى التنظيم، ونصت المواد 29-30-31 على إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية.

كما عمد المشرع الجزائري إلى سن التخطيط وأحكامه في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة، في إطار التنمية المستدامة[3]؛ إذ نجده قد حدد في المادة 05 منه، أدوات تسيير البيئة والتي منها: خطيط الأنشطة التي تقوم بها الدولة كما أنه يخصص الفصل

[1] القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بالتخطيط والتنمية المستدامة للإقليم.

[2] قانون رقم 01-19 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات و مراقبتهاو إزالتها.

[3] قانون رقم 03-10مؤرخ في 19يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الثالث لتخطيط الأنشطة البيئية؛ إذ تنص المادة 13على إعداد المخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستدامة من طرف الوزارة المكلفة بالبيئة، وتحدد المادة 14مدته ب 05 سنوات، وتحيل كيفية إعداده والمصادقة عليه إلى التنظيم.

أما في القانون 06-07 المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها[1]؛ فقد نصت المادة 05 على أدوات تسيير المساحات الخضراء والتي منها مخططات تسيير المساحات الخضراء. بينما حددت المواد 26محتوياته وكيفية إعداده والمصادقة عليه وأحالت ذلك إلى التنظيم.

كما نجد أن قانون 11-04 المحدد للقواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية[2] في المادة 11 منه؛ فإنه يشترط في إنجاز المشاريع العقارية تطابقها مع مخططات التعمير وفي القانون 11-02 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة في مواده 37-36-35 تنص على إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها في المادة 03 منه، والتي تدرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية وفق التشريع المعمول به للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية وكذا في القانون 06-06 في المواد 18-19-20 تحدد أدوات وهيئات التخطيط للمدن.[3]

[1] القانون 06-07 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

[2] القانون 11-02 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

[3] القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة

كما خص المشرع الجزائري التخطيط في مجال تهيئة الإقليم بتقنين خاص، يتمثل في القانون 10-02 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي يمثل رهانا وطنيا في مجال البناء والتنمية والمحافظة على البيئة، وهو مخطط طويل المدى حدد مداه بعشرين سنة ويحين كل خمس سنوات، وأن تلتزم كل القطاعات المركزية والإقليمية والمحلية بقواعده أثناء إعداد مشاريعها ومخططاتها، واعتمد في مقتضياته على العديد من التشريعات والأحكام، لاسيما منها الدستور باعتباره التشريع الأساسي، ومن خلاله وجوب احترام التشريع الأدنى للتشريع الأعلى منه، إذ تقضي المادة 122 منه على أن البرلمان يشرع في العديد من المجالات منها: التقسيم الإقليمي للبلاد، والمصادقة على المخطط الوطني، والقواعد المتعلقة بالصحة العمومية، والسكان وبالبيئة، وإطار المعيشة والتهيئة العمرانية، وحماية الثروة الحيوانية الرعوية والمياه والنظام العقاري.[1]

[1] يوسفي نور الدين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، مجلة الحقوق والحريات، عدد تجريبي، جامعة محمد خير بسكرة، سنة 2013، ص 436.

المبحث الثاني: التخطيط البيئي المستدام

على مدار الأزمان الماضية، ظل ينظر إلى البيئة على أنها، ذلك المصدر السخي اللامتناهي من الموارد الطبيعية، التي شكلت نواة الثورة الصناعية التي قادها الإنسان متخذا من مواردها ممولا لها، بوصفها رأس مالها الطبيعي، ومن فضائها مسرحا لعملياته، مستندا في ذلك إلى خطط وبرامج، تسعى لتحقيق أهدافه ومتطلباته الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن آليات وطرق تحقيق هذه الأهداف، إنطوت على العديد من التجاوزات والانعكاسات الوخيمة على النظم البيئية، خاصة بعد أن بدأت عملية تحقيق تلك الأهداف تأخذ منحا متطرفا في استغلال موارد البيئة الحيوية، وهو ما أفضى إلى تدني صلاحية هذه النظم البيئية وتدمير بعضها، وبدأت تلوح في الأفق بوادر تدهور النظام البيئي العالمي، الذي أصبح يرزح على وقع التلوث، الذي بلغ الآفاق وامتد إلى الأعماق، فطال التلوث البيئة البحرية، والجوية والبرية؛ فأصبح العالم مهددا بجملة من المشاكل البيئية التي من شانها تبديد المكاسب التي حققتها الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على رأسها التغير المناخي، وغيرها من المشاكل، وهو الأمر الذي ألزم التشريعات الدولية والوطنية اعتماد التخطيط البيئي المستدام، الذي سيكون موضوع دراستنا في هذا المبحث.

و عليه سنتناول كمطلب أول مفهوم التخطيط البيئي، ثم كمطلب ثاني أهمية التخطيط البيئي المستدام ونظامه القانوني.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط البيئي

تم الاستعانة بالتخطيط البيئي لحماية البيئة في الجزائر لما لهذا الأخير من دور أساسي في توفير مناخ يسمح بالتسيير الرشيد للبيئة، ويمكن من تجاوز المأزق التنموي، من خلال ضمان الاستغلال الموجه والمنظم للموارد الطبيعية بعيدا عن العشوائية والاستغلال اللاعقلاني، كما أن أهمية التخطيط البيئي تنبع كذلك من حاجة موضوع حماية البيئة إلى

منهجية علمية وموضوعية متعددة الجوانب، قائمة على دراسة تقويمية للوضعية البيئية حاضرا ومستقبلا، والقيام بمراجعة عميقة وجذرية للمناهج والأساليب المعمول بها سابقا، وتغييرها بتوجه جديد متكامل ومستديم، مبني على التوقعات العلمية والدراسات الإستشرافية التنبؤية المتخصصة في مسائل البيئة، والتي ترمي كلها إلى رسم سياسة بيئية تأخذ على عاتقها تصحيح الاختلالات ووضع المخططات لمواجهة المستقبل. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف أكثر على مفهوم التخطيط البيئي، حيث سنتناول تعريف التخطيط البيئي في (الفرع الأول)، إضافة إلى مبررات و مبادئ التخطيط البيئي المستدام في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف التخطيط البيئي

يعد التخطيط البيئي من بين الآليات الحديثة التي تم اعتمادها من طرف الإدارة العمومية قصد بناء سياسة بيئية متكاملة وفعالة؛ إذ أضحى ضرورة من ضرورات العصر الحديث، ذلك أن تحقيق أي تقدم في مجال حماية البيئة مرهون بمدى تخطيط الدولة لأنشطتها في هذا المجال، فكلما كانت هذه الأنشطة معتمدة على رؤية واعية وشاملة ومدروسة، كلما زادت قدرة الدولة على مواجهة مختلف التهديدات والأزمات البيئية، فالتخطيط البيئي له دور مهم ولا يستهان به في حماية البيئة، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذه الدراسة بصفة عامة، لكن التركيز في هذه النقطة من الفرع الثالث، سينصب على إبراز الصبغة التكاملية بين الآليات القانونية السابق الإشارة إليها وبين التخطيط البيئي كجزء من مجمل هذه الآليات. [1]

وتم تعريف التخطيط البيئي على أنه: "وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة، من خلال التوقع والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية التي يمكن أن تظهر

[1] بوطالبي سامي، النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، مذكرة ماجستر، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، سنة 2017، ص 29.

مستقبلا، وأخذ الحيطة والحذر بشأنها عن طريق وضع الخطط اللازمة لوقايتها، وكذلك للتقليل من الخسائر المترتبة عليها"[1]

فيما عرفه البعض الآخر على أنه: " كل مخطط يتناول عنصرا من العناصر البيئية أو جميعها"[2]، و لقد تعددت المصطلحات التي تعبر عن التخطيط البيئي، تؤدي حسبهم دائما إلى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي في التعرف على المخططات البيئية، لذلك يستحسن بنا تطبيق المعيار الموضوعي، والذي يقوم على أساس فحص محتوى المخطط وطريقة اعتماده، لنتمكن بعد ذلك من تصنيفه بأنه مخطط بيئي قطاعي أو شمولي، أو أنه ليس مخططا بيئيا، إذ يرى الفقه بأن تطبيق المعيار الموضوعي يستدعي البحث عن طبيعة الموضوع المنظم، والّذي ينبغي أن يندرج ضمن تعريف البيئة أو أحد عناصرها، وكذا من خلال توفر الطابع التشاوري في إعداده، والذي يؤدي إلى تحليل الأوضاع الحالية والمستقبلية للعنصر البيئي.[3]

كما عرفه بعض المفكرون بأنه: "مفهوم ومنهج جديد يقوم خطط التنمية من منظور بيئي" أو؛ بمعنى آخر هو: " التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور، فهو التخطيط الذي يهتم بالقدرات والحمولة البيئية، بحيث لا تتعد بمشروعات التنمية ومطامحها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن تتوقف عنده ولا تتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروعات خطط التنمية"[4]

---

[1]إسماعيل نجم الدين زنكه، القانون الإداري البيئي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص 355.

[2]المادة 04 من قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[3]وناس يحي، الآليات القانونية والادارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007، ص35

[4]بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 31.

كما يعرف كذلك، على أنه منهج حديث وأسلوب وقائي، يرمي إلى تأطير وؤتصور الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها مستقبلا في المجال البيئي بشكل شمولي أو قطاعي، وذلك وفقا لما تمليه توجهات السياسة الوطنية المعتمدة في هذا المجال.[1]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن لنا أن نعرف التخطيط البيئي المستدام على أنه، ذلك التخطيط الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إجراء موازنة تخطيطية بين احتياجات المجتمع وقدرات البيئة، وبالتالي ينتج خططا بكلا البعدين البيئي والبشري. [2]

الفرع الثاني: مبررات ومبادئ التخطيط البيئي المستدام

لا شك أن التخطيط البيئي كان نتاج العديد من العوامل والأسباب التي حتمت على الدول التدخل من أجل توجيه العمل البيئي وإعداد الخطط والبرامج والتي تتطلب مجهودات أكبر وتمويلا ماليا قد يشكل عبأ جديدا على ميزانية الدولة، كما يتطلب التخطيط كذلك إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، لذلك وجب أن يكون للتخطيط البيئي عديد المبررات وأيضا عديد المبادئ التي يقوم عليها.

- **أولا: مبررات التخطيط البيئي المستدام**

من أبرز المبررات التي فرضت اللجوء للتخطيط البيئي المستدام ما يلي:

1- تطور وظائف الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة

حيث أدى اتساع نشاط الدولة وامتداده إلى خارج القطاعات التقليدية إلى الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ومؤخرا الميدان البيئي، وانطواء هذا الأخير تحت لواء النظام العام، إلى اتساع مفهوم النظام العام والحاجات العامة، وهو ما ترتب عنه، إلى جانب تطور مجالات الضبط

[1] دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ليل شهادة الماجستير في القانون العام فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010، ص 40.

[2] بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 32.

الإداري بحيث لم تعد مقصورة على المفهوم السلبي المتمثل في منع كل ما يهدد الصحة العامة والسكينة العامة، والأمن العام والآداب، وامتدت لتشمل المفهوم الإيجابي، الذي يتمثل في تحقيق أهداف لم تعرفها سلطات الضبط من قبل، وتنظيم مجالات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى رفاه الإنسان وسعادته، وبالمثل أيضا تطورت حاجات الإنسان ووسائل وآليات إشباعها، بحيث لم تعد وظيفة المرفق العام مقصورة على إشباع الحاجات الإنسانية اليومية بشكل مستمر، بل إن الحاجة إلى بيئة نظيفة وخالية من التلوث، تفرض على المرافق العامة أن تعمل على حماية البيئة وتحسينها، وذلك من خلال توسيع نشاط الإدارة والولوج إلى مجالات جديدة، لم تكن سابقا من قبيل أهداف الضبط الإداري أو من الحاجات الأساسية، فتخطيط المدن، والالتزام بنمط معين في البناء، والحفاظ على الجمال والرونق وحماية الآثار والفنون والتراث الثقافي، وكذلك حماية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والتغير المناخي، أصبحت كلها حاجات أساسية لا غنى عنها.[1]

2- الفجوة الزمنية وتراكم المشاكل البيئية

أمام المشاكل البيئية المستحدثة نتيجة للثورات الصناعية، والتي لم تفلح الإجراءات التقليدية في الحد منها، لذا كان لابد على الدول أن تتدخل عن طريق التخطيط البيئي، من أجل تدارك هذا الاختلال في التوازن البيئي والوقوف على آثاره، والتنبؤ بمختلف المخاطر التي يمكن أن تظهر مستقبلا وأخذ الحيطة بشأنها، عن طريق وضع خطط وبرامج تستهدف تجاوز الأزمة البيئية الحالية وبناء مستقبل بيئي أفضل. [2]

[1] إسماعيل نجم الدين زنكه،المرجع السابق، ص 353.

[2] بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 34.

3-نجاح تجربة التخطيط البيئي في العديد من الدول في حماية البيئة:

حيث كان للتخطيط البيئي مردودات إيجابية على كل من البيئة والتنمية في نفس الوقت، وقد تجلى ذلك من خلال العديد من النماذج والتجارب، التي خاضتها بعض الدول في شكل خطط حققت من ورائها هدفها في حماية البيئة، ومن بينها خطة الخيار صفر لإعادة تدوير المخلفات الصناعية التي تم تبنيها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سمحت بالاستفادة من إعادة تدوير المخلفات الصناعية، وخطة ألمانيا للتوسع في استخدام طاقة الرياح.[1]

4-الآثار السلبية التي تترتب بسبب غياب التخطيط البيئي:

أدى إهمال الاعتبارات البيئية في مناسبات عديدة عند التخطيط لإنشاء المشاريع التنموية، إلى تأثيرات سلبية تعاني منها البيئة والتنمية على حد سواء، ففي الإتحاد السوفيتي عندما لم يتم مراعاة الدور الحيوي لهذه الأثار، تم انكماش بحر آرال، إلى جانب انهيار صناعة صيد السمك، ونيجيريا التي لم تراعي القدرة التجديدية لغاباتها، حققت خسارة اقتصادية إلى جانب خسارتها الإيكولوجية.[2]

- **ثانيا: مبادئ التخطيط البيئي**

يقوم التخطيط البيئي على مجموعة مبادئ تشكل ركائز يستند إليها في تحقيق أهدافه المرجوة منه، والتي سنذكرها فيما يلي:

1- مبدأ الوقاية:

يعتمد التخطيط البيئي في التعامل مع القضايا البيئية على مبد الوقاية خير من العلاج، على اعتبار أن تطبيق المبدأ هو أقل كلفة وأكثر فعالية من معالجة المشكلات بعد حدوثها،

---

[1] بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 34.

[2] ندى السيد حسن أحمد، عادل عبد الرشيد عبد الرزاق،التخطيط البيئي وأهميته الإستراتيجية للبيئةوالتنمية، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثالث والعشرون،ديسمبر 2008، ص 41-42.

ذلك أن أسلوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الضرر البيئي حين ظهوره، أسلوب مكلف وصعب، وأحيانا يكون عديم الجدوى، بعكس معالجة جذور المشكلة والعمل على منعها وتلافيها مبكرا قبل حدوثها، وهو ما نصت عليه مختلف المواثيق والإعلانات الدولية ومنها إعلان ريو في إطار المبدأ 15 والذي نص على أنه: " من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول ، على نطاق واسع، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها "[1]

2- مبدأ التكامل والشمول:

إيمانا بأن العلاقات البيئية كلها متداخلة، بحيث يؤثر بعضها في البعض، حيث أن أي خلل في أي عنصرمن عناصر المجموعة يؤثر في باقي العناصر، كما أن أي عمل يتم في المجتمع يمت بصلة إلى كل القطاعات بدرجات متفاوتة؛ فإن التخطيط البيئي يقوم بالاعتماد على هذه النظرة الشمولية والتكاملية للبيئة، وكذلك عند إعداده لمختلف الخطط، وبالتالي يجب أن تكون الخطة البيئية شاملة، يدخل ضمنها كل العناصر المكونة للمحيط وللبيئة.[2]

3- مبدأ العودة إلى الطبيعة:

مع التطور التكنولوجي ازداد الاعتماد على الحلول الصناعية بينما يتم تجاهل الحلول والمزايا الطبيعية، والتي عادة لا ينتج عنها آثار جانبية إلى جانب أنها قليلة التكلفة، ولذلك فإن المخطط البيئي عندما يخطط لحل أية مشكلة بيئية، فإنه يحرص أن يبدأ أولا بالبحث عن الحلول، التي يمكن أن تقدمها الطبيعة قبل اللجوء إلى أي حل آخر.[3]

[1] المبدأ 15 من إعلان ريودي جانيرو، المرجع السابق.

[2] بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 36.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- مبدأ الإعتماد على الذات:

لكل مجتمع ظروفه ومشاكله البيئية الخاصة به، ويمتلك موارد بيئية محدودة، ولذلك نجد أن التخطيط البيئي لارتباطه بالبيئة، يتوقف نجاحه على مدى قدرته على ربط المجتمع ببيئته، وجعله يبحث عن الحلول المتوافقة مع البيئة المحلية، لذلك يجب إعداد الخطط البيئة وفقا للخصوصيات المحلية، باستخدام المعارف والخبرات المحلية بقدر الإمكان.[1]

المطلب الثاني: أهمية التخطيط البيئي المستدام ونظامه القانوني

نظرا لما حققه التخطيط البيئي من فوائد بيئية واقتصادية؛ فقد سارعت الدول إلى تبّني هذا النظام ضمن سياساتها التنموية وتشريعاتها البيئية، ولم يتوقف الأمر على تبني التخطيط البيئي كآلية وطنية فقط، بل تم تبنيه كذلك كأحد آليات تفعيل القانون الدولي للبيئة، وكأحد دعامات العمل الدولي المشترك لحماية البيئة، كما تم هندسة العديد من الخطط البيئية ذات البعد العالمي والإقليمي، والتي كان الهدف منها هو العمل على بناء مستقبل بيئي عالمي وإقليمي مستدام، لذلك إكتسى التخطيط البيئي أهمية بالغة ومكانة أساسية في التشريع الوطني، وهو ما سنتعرف عليه في هذا المطلب، و ذلك بالتطرق إلى أهمية التخطيط البيئي و مقوماته في (الفرع الأول)، و من ثم إلى الإطار القانوني للتخطيط البيئي في التشريع الجزائري في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية التخطيط البيئي ومقوماته

مما لا شك فيه أن التزام الدول بتخطيط أنشطتها البيئية، من خلال وضع مخططات تستهدف حماية البيئة، والسهر على تنفيذ هذه المخططات سيؤدي لا محالة إلى تحقيق نتائج إيجابية تعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية والبيئة معا، غير أن فعالية التخطيط البيئي ونجاحه في تحقيق أهدافه مرهون بمدى مراعاته لجملة من الشروط، واستجابته لبعض

[1] بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 37.

المقاييس التي تجعل من مختلف المخططات التي يتم هندستها قابلة للتنفيذ، والتي يمكن الوقوف على بعضها، والتي سنذكرها من خلال العنصرين التاليين.

- **أولا: أهمية التخطيط البيئي**

تكمن أهمية التخطيط البيئي في اعتباره وسيلة من أنجح الوسائل لحماية البيئة، ويرجع ذلك لطبيعته الوقائية؛ إذ يتحاشى بواسطته حدوث المخاطر والمشاكل البيئية قبل حدوثها، كما أنه بواسطة هذا النوع من التخطيط، يمكن تلافي الأعباء البيئية السلبية التي تخلفها مختلف المشاريع الإنمائية للدولة، وبذلك؛ فإن التخطيط البيئي يكتسب أهمية قصوى تعود بالفائدة على البيئة والاقتصاد معا،[1] وهو ما سنشرحه في هذا العنصر:

1- الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي:

تظهر الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي من خلال مساهمته المباشرة وغير المباشرة في تحقيق وفورات اقتصادية ونمو اقتصادي، كما أن التخطيط البيئي، ومن خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لاتنتج آثارا بيئية غير سليمة، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها الأفراد أصحاء بعيدون عن ضغوطات المشكلات البيئية، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد يكونون أكثر قدرة على الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يقلل من النفقات المصروفة على العلاج الصحي.[2]

ومن أجل الحد والتقليص من هذه الخسائر الاقتصادية، لا بد من دمج مسألة الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية في الخطط التنموية، وذلك من خلال تخطيط القدرة على الجهوزية والتعافي من هذه المخاطر على مختلف المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، ولا يكون

[1] إسماعيل نجم الدين زنكنه، المرجع السابق، ص 357.

[2] ندى السيد حسن أحمد، عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 34.

ذلك سهلا إلا في الحالات التي تكون فيها الدول والحكومات على استعداد، ذلك أن اقتصار سياستها على التصدي في حالات الطوارئ، وعدم الاهتمام بالتخفيف من هذه المخاطر، فإنه سرعان ما ستعود الصدمات وتحدث آثارا كبيرة يترتب عنها المزيد من التكاليف.[1]

2- الأهمية البيئية للتخطيط البيئي

تتجلى الأهمية البيئية للتخطيط البيئي في كونه يشكل البوصلة التي توجه العمل البيئي بما يضمن تحقيق هذاالأخير لأهدافه، والتي يشكل الوصول إلى توفير بيئة سليمة وصحية وآمنة منتهى طموحه، يؤدي تطبيق التخطيط البيئي إلى ترشيد عمل الإدارة البيئية، حيث يعد التخطيط البيئي هو الطريق الأمثل الذي يمكن أن تضمن الإدارة البيئية من خلاله بأن الجهود التي تبذلها لحماية البيئة تسير بشكل منظم ومخطط، وستكون لها نتائج مرضية.[2]

فالتخطيط البيئي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تخطيط استخدام الأرض الذي يعد من أهم المداخل قاطبا لتطبيق وتحقيق التنمية المستديمة، باعتبار الأرض هي أهم الموارد وأصلها، فهي تعد بذلك أساس كل عملية تنمية ومدخلا رئيسيا لأية عملية إنتاجية زراعية أو صناعية، وأن ما وصل إليه العالم في وقتنا الحاضر من مشكلات اقتصادية، واجتماعية وبيئية هو محصلة نهائية للاستخدام والاستغلال العشوائي وغير المدروس لهذه الموارد، ولا نبالغ إذا قلنا بأن النجاح في تخطيط هذا المورد، يعني مزيدا من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية النوعي والكمي على حد سواء، وهو في نفس الوقت ترجمة عملية لمفهوم التنمية المستدامة.[3]

---

[1] محمد هشام حريز، زيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقية،الطبعة الألى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 57.

[2] ندى السيد حسن أحمد، عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 33.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها و أساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 171.

- **ثانيا: مقومات نجاح التخطيط البيئي**

إن الأهداف الطموحة التي يصبوا التخطيط البيئي إلى تحقيقها، والبعد الزمني الذي تغطيه الخطة حتى يتم إعدادها، كما قد يمتد تنفيذها في غالب الأحيان إلى فترة زمنية طولية،وكذا البعد المكاني أو الإقليمي خاصة بالنسبة لتلك الخطط التي تتميز بطابعها المركزي الشمولي، بحيث تشمل كل الإقليم الوطني، هذا ما يفرض ضرورة أن تكون الخطة على قدركبير من الجهوزية، التي تتطلب مراعاة جملة من العوامل التي تكون الخطة بتوفرها قابلة للتنفيذ وترتيب آثارها، ومن بين هذه العوامل نذكر:

1- وجود إدارة بيئية تشرف على عملية التخطيط البيئي:

إن وجود إدارة بيئية فاعلة، تمتلك قدرات مؤسسية ولديها خبرات في العمل البيئي ومعززة بكوادر مؤهلة فنيا وبيئيا، لا يعد عاملا لنجاح هذه العملية فقط، بل يعد شرطا جوهريا حتى يحقق التخطيط البيئي أهدافه، فنجاح أية خطة بيئية مرهون بمدى قدرة الإدارة على تنفيذها ومراقبتها وتعديلها. [1]

2- توفر معلومات بيئية شاملة وتفصيلية:

إن توفر المعلومات البيئية، يعتبر الدعامة الأولى والإستراتيجية للتخطيط البيئي، ولابد أن تكون هذه المعلومات شاملة وتفصيلية، بحيث تكون ملمة بكل التفاصيل عن العنصر البيئي المراد التخطيط له من خلال تحديد قيمته الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتحديد الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ عملية التخطيط البيئي، وقد يتطلب أيضا توفر البيانات السكانية عن نفس المنطقة أو الإقليم التي تخضع للتخطيط لمعرفة هل يمكن أن تفي قدرات البيئة وإمكانياتها احتياجات السكان آنيا ومستقبلا.[2]

---

[1] إسماعيل نجم الدين زنكنه، المرجع السابق، ص 356.

[2] عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، التشريعات العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي، ندوة دور التشريعات و القوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة الإمارات ماي 2005،ص 10.

3-مرونة عملية التخطيط البيئي وقابليته للمراجعة:

إذ لابد أن تكون الخطط التي يتم إعدادها لحماية البيئة مرنة وخاضعة لمراجعة دورية في ضوء الخبرة والتقدم، ذلك لأن التخطيط يقوم على جمع الحقائق والمعلومات لمواجهة المستقبل. ومن الصعب توفر هذه المعلومات والحقائق بصورة دائمة، كما أنه من الصعب الإلمام بجميع الاعتبارات التي تؤثر على موقف معين، لذلك يتعين على المخططين البيئيين النظر إلى ما يتم تخطيطه، على أنه عمليات مرنة قابلة للتعديل، كلما توافرت معلومات وحقائق جديدة، ودونما إحداث تغيرات جوهرية في الخطة.[1]

4-دراسات التأثير كأداة للتخطيط البيئي:

يعتبر تقييم الأثر البيئي الأداة الأساسية للتخطيط البيئي، والأداة الأكثر فعالية في نتائجها.[2]

- **الفرع الثاني: الإطار القانوني للتخطيط البيئي في التشريع الجزائري**

تشهد سياسة التخطيط البيئي في الآونة الأخيرة انتشارا واساعا في الجزائر، وعلى كافة المستويات تجلى من خلال صدور ترسانة قانونية ليست بالهينة، والتي شكلت الإطار القانوني للتخطيط البيئي في التشريع الجزائري، و هو ما سنتعرف عليه في هذا الفرع.

- **أولا: التخطيط البيئي ضمن القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة [3]**

لم تعرف الجزائر التخطيط البيئي إلا في الثمانيات، ويمكن أن تحدد بوادره بصدور قانون حماية البيئة سنة 1983، كأول قانون يتناول المسائل البيئية من منظور شامل، حيث أن هذا القانون نص صراحة على تبني التخطيط البيئي، كما أشار إلى ضرورة تحسب التخطيط

---

[1] المرجع نفسه، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 09.

[3] القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 06، صادر في 1983.

الوطني العامل حماية البيئة، لكونها تعد مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، بالرجوع للمادة 03 من قانون حماية البيئة السابق الذكر، نجدها تنص على أن تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان، [2] فنجد المشرع الجزائري قد كرس المطلب البيئي كأحد العوامل الأساسية في عملية التخطيط التنموي، ودعا إلى التكافؤ في الأخذ بالأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ولكن هذا لا يعني إدماج البعد البيئي بالصفة التي يتطلبها مفهوم التنمية المستدامة، فبالرغم من أن قانون حماية البيئة 83/03 الملغى، قد نص صراحة على ضرورة أن لا يتعدى طموحات التخطيط الاقتصادي الحد البيئي بما يشكل خطرا على البيئة، إلا أن أغلب القوانين التي تلت صدور قانون حماية البيئة، لم تحسب التوجهات الجديدة التي أرساها هذا القانون حيث جاءت نصوص بعضها خالية من أي اعتبار لمسألة البيئة.[3]

- **ثانيا: التخطيط البيئي ضمن القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي**

يتعلق القانون 98-04 بحماية التراث الثقافي، والذي هو إحدى القوانين المندرجة ضمن القوانين البيئية القطاعية، وهذا ما أكدته المادة 30 في الفقرة 01 والفقرة 02 منه، والتي ذكرت أنه يتم إعداد مخطط حماية وإستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها.[4]

---

[1] المادة 02 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] المادة 03 من ذات القانون.

[3] بوغنيم سمية، عبد الكريم هشام، دور التخطيط البيئي في إدماج البعد البيئي وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، سنة 2020، ص 618.

[4] القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يوليو 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 17 يوليو سنة 1998.

- ثالثا: التخطيط البيئي ضمن القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها

يعتبر مشكل النفايات هاجس خطر أمام الاستقرار الايكولوجي والاقتصادي والاجتماعي، تقتضي ضرورة تسليط الجهود على مواجهته بالطرق الوقائية أو العلاجية، والتي تقتضي إعداد مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها، وجرد لكميات النفايات المنزلية وما شابهها ومواقع ومنشآت المعالجة الموجودة في إقليم البلدية مع تعيينها.[1]

- رابعا: التخطيط البيئي ضمن قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

استحدث المشرع الجزائري ضمن هذا القانون أداة مركزية لتجسيد توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تتمثل في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي تعده الدولة ويصادق عليه عن طريق التشريع لمدة زمنية تقدر بـ 20 سنة، ويهدف هذا الأخير إلى القضاء على الفوضى وضبط الاختلالات التي شهدها المجال، كما يتضمن بعدا ايكولوجيا محضا، كإضفاء العقلانية في استغلال القضاء الوطني، وترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والتحكم في البنية الحضرية للمدن، والحفاظ على التراث الوطني التاريخي والثقافي.[2]

- خامسا: التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

صدر القانون المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003 كأحد أولويات الإستراتيجية العامة المعتمدة في المجال البيئي، باعتباره واجهة تشريعية بارزة سمحت

[1] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

[2] القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

بتأطير سياسة عمومية فعالة لحماية البيئة، لاسيما من خلال الأدوات المعتمدة لتسييرها بصفة عامة[1]، ومن خلال الآلية التخطيطية على وجه الخصوص، حيث نصت المادة 02 منه على مجموعة الأهداف المسطرة وراء حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وذلك كالآتي: تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، إلى ما يلي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.

كما يعتبر قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة مرجع قانوني أساسي لآلية التخطيط البيئي؛ إذ نجد المادة 03 في فقرتها 04 من قانون 03-10 قد نصت على مبدأ الإدماج، ومبدأ الحيطة ضمن المبادئ العامة التي يتأسس عليها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كما تم إدراج الوظيفة التخطيطية للأنشطة البيئية في الفصل الثالث من الباب الثاني المتعلق بأدوات تسيير البيئة وذلك تحديدا في نص المادة 13 منه والتي نصت على أنه : "تعد الوزارة المكلفة بالبيئة مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة"[2]

[1] قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003.

[2] بوغنيم سمية، عبد الكريم هشام، دور التخطيط البيئي في إدماج البعد البيئي وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، المرجع السابق، ص 625.

- **خلاصة الفصل الثاني:**

يعتبر التخطيط العمراني والتخطيط البيئي المستدام آليات مهمة لترشيد الأنشطة الحضرية والبيئية من أجل الحد من التدهور البيئي وتحقيق الحماية الفعالة للموارد الطبيعية والبناء الأمثل للمدن، بالإضافة إلى بلوغ التنمية المستدامة المطلوبة، وقد خصصت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية المختلفة لأساسيات التخطيط العمراني والتخطيط البيئي، مؤكدة بذلك على إلزامية الأخذ بهما في تطبيق نظام المدينة الذكية، حيث عرف الإطار التشريعي والتنظيمي تواترا متسارعا في إصدار النصوص القانونية المنظمة للمخططات المستدامة.

كما أن هناك الكثير من النقائص القانونية التي تعتري التخطيط العمراني والتخطيط البيئي في الجزائر، ومن هنا يستوجب إصدار قانون خاص ينظم التخطيط البيئي يكون مبني على استراتيجية ذات طابع علمي وقانوني وفني.

خاتمة

في ختام دراستنا الموسومة بالتخطيط المستدام في التشريع الجزائري، عرفنا أن هذه الآلية قد فعلها المشرع الجزائري، حيث عرف الإطار التشريعي والتنظيمي تواترا متسارعا في إصدار النصوص القانونية المنظمة للمخططات المستدامة، في إطار حماية النظام العمراني والبيئي بما يتماشى مع متطلبات الإستدامة، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد البيئية وتطبيق نظام المدينة الذكية، ومن خلال هذا يتضح لنا أن لهذا البرنامج أهمية جد بالغة كونه يحقق مبدأ المساواة في الموارد بين الحاضر والمستقبل.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

- الحفاظ على البيئة يعد أمرا ضروريا للتصدي للتدهور البيئي والتحديات البيئية المتزايدة من خلال التخطيط البيئي المستدام، الذي يمكن من تحديد السياسات والإجراءات القانونية، التي تهدف إلى حماية البيئة و الحفاظ عليها بالتحكم في الأنشطة البشرية المؤثرة عليها.

- إن التخطيط البيئي في غاية الأهمية لمساهمته المباشرة وغير المباشرة في تحقيق النمو اقتصادي، كما أنه، من خلال معالجته للمشكلات البيئية وتقويمه لمختلف المشروعات وجعلها لاتنتج آثارا بيئية سيئة، يؤدي في النهاية إلى خلق بيئة صحية آمنة، يعيش فيها الأفراد أصحاء، يكونون أكثر قدرة على الإنتاج، مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، كما أنه يكرس من مبدأ الوقاية ويقلل من نفقات العلاج.

- التطرق إلى مفهوم التخطيط المستدام يكون مصحوبا بمفهوم التنمية المستدامة، بحيث يستوجب بمقتضاه المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية لصالح جميع الأجيال.

- يعزز التخطيط البيئي من التنمية المستدامة من خلال التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية من جهة ثانية.

– الإطار النظري المفاهيمي للتخطيط المستدام يظهر العلاقة التكاملية بينهما، مما يستوجب توفير الآليات القانونية الكفيلة بتفعيل هذه العلاقة، و الوصول إلى تحقيق الأهداف البيئية و الاقتصادية، و من ثم الاجتماعية، من أجل توفير الحياة الأفضل للأفراد في الحاضر وفي الغد القريب و البعيد.

– يتمحور الدور الرئيسي للتشريعات الجزائرية في تطبيق وتنفيذ التخطيط العمراني والتخطيط البيئي.

– كرست الجزائر دعائم آلية التخطيط العمراني و آلية التخطيط البيئي ضمن ترسانة من النصوص القانونية المختلفة التي أكدت على ضرورة الأخذ بمنهج التخطيطين العمراني و البيئي.

– يسهم التخطيط العمراني في تنظيم النمو الحضري وتوجيه الاستثمارات العمرانية بطريقة منظمة ومنسقة، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل التحديات التي تواجهها المدن الجزائرية مثل الزيادة السكانية، وضغوط التوسع العمراني.

– يمكن توفير إطار قانوني ملائم يضمن تنفيذ السياسات الحكومية المرتبطة بالتخطيط العمراني والتخطيط البيئي وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

بناءا على هذه النتائج وهذه الدراسة توصلنا إلى التوصيات التالية:

– تعتري التخطيط العمراني و التخطيط البيئي في الجزائر الكثير من المعضلات و الاشكالات القانونية، مما يستدعى توفير إطار قانوني ينظم و بفعل التخطيط البيئي الملموس و المحقق للأهداف العمرانية و البيئية و التنموية، من خلال تبني استراتيجية تخطيطية ناجعة ذات طابع علمي وقانوني ردعي.

- يجب على المشرع الجزائري تعزيز وتحسين التشريعات البيئية المتعلقة بالتخطيط المستدام في الجزائر، وضمان وجود إطار قانوني قوي وشامل يحمي التخطيط البيئي ويحدد المتطلبات والمعايير البيئية للتطوير العمراني.

- يجب على المشرع الجزائري وضع استراتيجيات وخطط تخطيط بيئية مستدامة تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية وتعزيز التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

- يجب على المشرع الجزائري تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومة، والمجتمع المحلي، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، وتشجيع إقامة شراكات قوية ومستدامة لتنفيذ التخطيط المستدام، سواء التخطيط البيئي أو التخطيط العمراني.

- ينبغي على الدولة توفير التدريب والتوعية المستمرة للمسؤولين والفنيين المعنيين بالتخطيط المستدام حول القضايا البيئية وأفضل الممارسات في مجال التخطيط البيئي، بما في ذلك تعزيز المفاهيم البيئية والتشريعات المتعلقة بها.

- ينبغي تحديد الثغرات والتحسينات الممكنة في الإطار القانوني الحالي، وضمان تنفيذ فعال للسياسات البيئية والحماية البيئية.

- أن هناك العديد من النقائص القانونية التي تعتري التخطيط العمراني والتخطيط البيئي في الجزائر، ومن هنا يستوجب إصدار قانون خاص ينظم التخطيط البيئي يكون مبني على استراتيجية ذات طابع علمي وقانوني وفني.

قائمة المصادر

والمراجع

- قائمة المصادر والمراجع:

- قائمة المصادر:

- أولا: القوانين

1. القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، عدد 06، صادر في 1983.
2. القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يوليو 1998، يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة بتاريخ 17 يوليو سنة 1998.
3. القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
4. القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية عدد 77، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
5. القانون 01/03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية عدد 11، المؤرخة في 19 فيفري 2003.
6. قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003.
7. القانون 06/06 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق لـ 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006.
8. القانون 06-07 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

9. القانون رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010، المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر 50، مؤرخة في 1 سبتمير سنة 2010
10. القانون 11-02 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

- **قائمة المراجع:**

- **أولا: الكتب**

1. أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012
2. إسماعيل نجم الدين زنكه، القانون الإداري البيئي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012
3. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، ريودي جانيرو، من 3 إلى 14 جوان 1992، المجلد الأول
4. حسين عثمان محمد عثمان، دروس في الإدارة العامة، الدار الجامعية، مصر، 1990
5. حميدة جميلة، النظام القانون للضرر البيئي وآليات تعويضه، دار الخلدونية، الجزائر، 2011
6. رضا إسماعيل السوني، التخطيط الإداري، الطبعة الأولى، طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009
7. زغموش فوزية، قانون البيئة والتنمية المستدامة، مطبوعة بيداغوجية منشورة، كلية الحقوق جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، سنة 2022
8. سهير إبراهيم حاتم الهيتي، الآليات القانونية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، سنة 2014

9. عاطف حمزة حسن، تخطيط المدن في دولة قطر، جامعة قطر، دار الكتب القطرية، قطر، سنة 1994
10. عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2015
11. عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
12. عثمان محمد غنيم، مخططات الإقليمية والعمرانية دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2012
13. عثمان محمد غنيم، معايير التخطيط فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها، وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2010
14. عزيز الشريف، مبادئ علم الإدارة العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1986
15. محمد صافي يوسف، مبدأ الإحتياط لوقوع الأضرار البيئية، دراسة في إطار القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 2007
16. محمد هشام حريز، زيد منير عبوي، إدارة الكوارث والمخاطر، الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الألى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2007
17. ياسر فاروق محمد المناوي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008

- **ثانيا: الاطروحات**

1. بوغنيم سمية، النظام القانوني الجزائري لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، تخصص حماية البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، سنة 2022/2021
2. حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه تخصص حقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، 2009
3. سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006
4. عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في إطار القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008
5. وناس يحي، الآليات القانونية والادارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، 2007
6. يوسفي نور الدين جبر الضرر البيئي، دراسة تحليلية مقارنة في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد الحاج لخضر، بسكرة سنة 2012

- **ثالثا: المذكرات**

1. بن قويدر جابر، التسيير الإداري في الجزائر، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستر، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين، باب الزوار الجزائر، 2012
2. بوطالبي سامي، النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، مذكرة ماجستر، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف، سنة 2017

3. حفيظي ليليا، المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07المدينةالجديدة علي منجلي، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2009
4. دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ليل شهادة الماجستير في القانون العام فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010
5. ريمان محمد ريحان، تنمية المجتمعات الجديدة، التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة، رسالة ماجيستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، سنة 2007
6. علال عبد اللطيف، تأثير الحماية القانونية بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، الجزائر
7. غواس حسينة، الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجستير، في القانون فرع الإدارة العامة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012

- **رابعا: المجلات**

1. بوغنيم سمية، عبد الكريم هشام، دور التخطيط البيئي في إدماج البعد البيئي وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 05، العدد 02، سنة 2020
2. بولقواس سناء، استراتجية التخطيط العمراني المستدام ومراعاة البعد البيئي في المناطق الحضرية دراسة تحليلية في أحكام القانون الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 10، عدد 03، جامعة خنشلة، 2018
3. ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، سوريا، 2009

4. سعيدة ضيف، صبرينة حيماني، قوانين وآليات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد التاسع، الجلفة، الجزائر، 2020
5. عاجب حمزة، ملياني عبد الوهاب، التخطيط العمراني ودوره في حماية البيئة الحضارية واستدامتها في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2023
6. عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، التشريعات العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الإمارات ماي 2005
7. عبد الرحيم محمد، مداخلة بعنوان التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي المؤشر العربي السادس حول الإدارة البيئة بعنوان التنمية البشرية وآثارها على التنمية المستدامة، جمهورية مصر العربية، ماي 2007
8. عمارة نعيمة، الاتجاه نحو التأسيس للمسؤولية على أساس مبدأ الحيطة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2013
9. عيسى السيد جعفر، دور القيادة في تحقيق التنمية المستدامة، مقالة علمية منشورة، مجلة البيئة جامعة بغداد، العراق، سنة 2005
10. ندى السيد حسن أحمد، عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، التخطيط البيئي وأهميته الإستراتيجية للبيئة والتنمية، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد العاشر، العدد الثالث والعشرون، ديسمبر 2008
11. نور الدين محرز، مريم صيد، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، سنة 2017
12. يوسفي نور الدين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، مجلة الحقوق والحريات، عدد تجريبي، جامعة محمد خير بسكرة، 2013.

الفهرس

• الموضوع	الصفحة
• مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتخطيط المستدام في التشريع الجزائري	5
المبحث الأول: مفهوم التخطيط المستدام والإستدامة	6
المطلب الأول: مفهوم التخطيط المستدام	6
الفرع الأول: تعريف التخطيط المستدام وخصائصه	7
– أولا: تعرف التخطيط المستدام	7
– ثانيا: خصائص التخطيط المستدام	8
الفرع الثاني: خصائص وإهتمامات المدن المستدامة	10
– أولا: خصائص المدن المستدامة	10
– ثانيا: إهتمامات المدن المستدامة	11
المطلب الثاني: مفهوم الإستدامة	12
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة	12
– أولا: التعريف الفقهي للتنمية المستدامة	12
– ثانيا: التعريف القانوني للتنمية المستدامة	13
الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة حسب التشريع الجزائري	14
– أولا: البعد الاقتصادي	15
– ثانيا: البعد الاجتماعي	15
– ثالثا: البعد البيئي	16
المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتخطيط المستدام في التشريع الجزائري	17
المطلب الأول: مؤشرات ومبادئ التخطيط المستدام	17
الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة	18
– أولا: المؤشرات الاجتماعية	18
– ثانيا: المؤشرات الاقتصادية	21
– ثالثا: المؤشرات البيئية	22

الفرع الثاني: مبادئ التخطيط المستدام	24
– أولا: مبدأ المشاركة	24
– ثانيا: مبدأ الإحتياط	25
– ثالثا: مبدأ الإدماج	26
– رابعا: مبدأ الملوث الدافع	26
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التخطيط المستدام	27
الفرع الأول: خصائص التخطيط المستدام	27
– أولا: الإنسان محور التخطيط المستدام	27
– ثانيا: تحقيق العدالة بين الأجيال	28
– ثالثا: إدماج البيئة والعمران في سياسات التنمية	28
الفرع الثاني: أهداف التخطيط المستدام	29
– أولا: تحقيق نوعية أفضل للحياة	29
– ثانيا: احترام البيئة الطبيعية	30
– ثالثا: الإستغلال العقلاني للموارد	30
– رابعا: ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع	30
– خامسا: إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع	31
– سادسا: التعاملات والعلاقات بين الدول والأشخاص والأجيال	31
• خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: التخطيط المستدام العمراني والتخطيط المستدام البيئي	33
المبحث الأول: التخطيط العمراني المستدام	34
المطلب الأول: مفهوم التخطيط العمراني المستدام	34
الفرع الأول: تعريف التخطيط العمراني	35
– أولا: تعريف التخطيط العمراني من الجانب الاقتصادي	35
– ثانيا: تعريف التخطيط العمراني في الجانب الحضري	36

- ثالثا: تعريف التخطيط العمراني في التشريع الجزائري	36
الفرع الثاني: أسس وعناصر التخطيط العمراني المستدام	37
- أولا: أسس التخطيط العمراني المستدام	37
- ثانيا: عناصر التخطيط العمراني المستدام	38
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للتخطيط العمراني المستدام	40
الفرع الأول: إعداد مخطط عمراني مستدام	40
- أولا: منهجية إعداد مخطط عمراني	40
- ثانيا: نتائج التخطيط العمراني المستدام	41
الفرع الثاني: التأطير التشريعي للتخطيط العمراني المستدام	42
المبحث الثاني: التخطيط البيئي المستدام	46
المطلب الأول: مفهوم التخطيط البيئي	46
الفرع الأول: تعريف التخطيط البيئي	47
الفرع الثاني: مبررات ومبادئ التخطيط البيئي المستدام	49
- أولا: مبررات التخطيط البيئي المستدام	49
- ثانيا: مبادئ التخطيط البيئي	51
المطلب الثاني: أهمية التخطيط البيئي المستدام ونظامه القانوني	53
الفرع الأول: أهمية التخطيط البيئي ومقوماته	53
- أولا: أهمية التخطيط البيئي	54
- ثانيا: مقومات نجاح التخطيط البيئي	56
- الفرع الثاني: الإطار القانوني للتخطيط البيئي في التشريع الجزائري	57
- أولا: التخطيط البيئي ضمن القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة	57
- ثانيا: التخطيط البيئي ضمن القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي	58

- ثالثا: التخطيط البيئي ضمن القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها	59
- رابعا: التخطيط البيئي ضمن قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة	59
- خامسا: التخطيط البيئي ضمن قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	59
• خلاصة الفصل الثاني	61
• خاتمة	62

الملخص باللغة العربية:

إن التوسع العمراني الكبير الذي شهدته الجزائر و الذي سببه النمو الحضري المتسارع جدا أدى إلى وجود إختلالات واضحة في مجال العمران، فالتوسعات العمرانية غير المتحكم فيها إنجر عنها سوء استخدام للأرض، و من أجل علاج هذه الإشكالية الحضرية، قامت الدولة باستحداث آليات قانونية تمثلت في التخطيط الحضري المستدام بغاية تحقيق عمران مستدام؛ حيث أن أدوات التخطيط الحضري المستدام تمثل صورة التنمية المستدامة، باعتبارها تنطلق من الواقع المعاش بما تمتلكه من إمكانيات و طاقات، فالحكامة الحضرية تقتضي تحقيق طموحات المواطنين و هذا ما تسعى إليه التنمية المستدامة، و في هذا الخصوص عرف الإطار التشريعي و التنظيمي تواترا متسارعا في إصدار النصوص القانونية المنظمة للمخططات المستدامة في إطار حماية النظام العمراني و البيئي.

الكلمات المفتاحية: التخطيط المستدام، التخطيط العمراني، التنمية المستدامة، البيئة.

Abstract in English :

Algeria's considerable urbanization, caused by very rapid urban growth, has led to obvious urbanization imbalances. Uncontrolled urbanization has resulted in misuse of land. In order to remedy this urban problem, the State has introduced legal mechanisms, namely sustainable urban planning with the aim of achieving sustainable urbanization; Sustainable urban planning tools represent the image of sustainable development, as they are based on living realities and potential. Urban governance requires the realization of citizens' aspirations and aspirations for sustainable development. In this regard, the legislative and regulatory framework has known an accelerated frequency in the issuance of legal texts regulating sustainable schemes in the context of the protection of the urban and environmental system.

Key Words : Sustainable planning, urban planning, sustainable development, environment